



العنوان:	ما خالف ظاهر القواعد النحوية في القرآن الكريم : رد شبهات ودحض مفتريات
المصدر:	مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة
الناشر:	جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالمنصورة
المؤلف الرئيسي:	عبدالعال، المهدي إبراهيم
المجلد/العدد:	ع17, ج2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الصفحات:	247 - 352
رقم MD:	649695
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	إعراب القرآن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/649695

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

عبدالعال، المهدي إبراهيم. (1998). ما خالف ظاهر القواعد النحوية في القرآن الكريم: رد شبهات ودحض مفتريات. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع17، ج2، 247 - 352. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/649695>

إسلوب MLA

عبدالعال، المهدي إبراهيم. "ما خالف ظاهر القواعد النحوية في القرآن الكريم: رد شبهات ودحض مفتريات." مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ع17، ج2 (1998): 247 - 352. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/649695>

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

ماخالف ظاهر القواعد النحوية
فى
القرآن الكريم

رد شبهات ودحض مفتريات

إعداد

د. المهدي إبراهيم عبد العال

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية

مقدمة البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد وآله وصحبه
ومن والاه.

وبعد &

فهذه نظرات نحوية فى بعض آى القرآن الكرىم خالفت- فى ظاهر
الأمر- ظاهر القواعد النحوية، قصدت منها أمرين:

أولهما: رد شبهات أصحاب النظره الأولى، بأن فى القرآن مخالفات
لقياس العربية الأمر الذى يحاول به أعداء الإسلام رمى كتابه، بأنه لم
يسلم من التخريف كما لم تسلم منه الكتب السابقة، وعليه فلا مزية لهذا
الكتاب على غيره من الكتب. وقد ظهر من خلال مدارسة النحويين لهذه
الآيات، أنّ المخالفة السطحية لظاهر القاعدة قصد بها الدلالة على معان
دقيقة، وإشارات لطيفة، لا تدرك إلا بهذا العدول عن القاعدة المشهورة
إلى أخرى أقل منها ظهوراً، ولكنها أدق منها دلالة لدى النظره المتأنية.

ثانيهما: دحض مفتريات بعض الباحثين على نحويينا القدماء- حينما
أشاروا إلى هذا العدول، قصدا منهم لتحرير القواعد من ناحية، وإدراك
المعانى المقصودة من ناحية أخرى- إذ رموهم بتحكيم النحو فى القرآن،
وصياغة القواعد - أولاً- ثم عرض القرآن وقراءاته عليها، وهو ما ظهر لنا
عكسه من خلال هذه النظرات.

وتحقيقاً لهذين الأمرين اتبعت الآتى:

- الإشارة إلى توثيق نص القرآن كتأني، ورواية، ودراية وأداءً ونشأة النحو في رحابه، وقوة الصلة، وشدة الارتباط بين النحويين والقراء منذ القدم حتى الآن.

- جمع ما ظهر فيه مخالفة لمشهور القاعدة، ومألوف السياق - وكثر حوله كلام النحويين وأرباب المعاني، والمولعين بنقد النحاة في موقفهم منه، وتمثل ذلك في الآيات ذوات الأرقام ٦٩ من سورة المائدة، و٦٣ من سورة طه، و١٦٢ من سورة النساء، و١٧٧ من سورة البقرة، والعاشرة من "المنافقون"، والأولى من النساء، وأخيراً: ١٣٧ من سورة الأنعام.

-تتبع كلام النحويين حول الآيات منذ سيويهة وأستاذه الخليل حتى الآن لاستجلاء موقف النحاة منها، وجهدهم حولها، وهل نظروا إليها نظرة النقد والظعن، أم نظرة الباحث عن السبب في التغيير، والنكته في العدول، والرغبة في إبراز المقصود، واستكناه المراد، بما يظهر النظرة العجلى التي بنى عليها ناقدو النحو والنحويين نقدهم، ورفعوا بسببها على صرح العربية معاول هدمهم.

- ثم ختمت ذلك كله بالإشارة إلى أهم الملاحظات والنتائج التي تمخضت عنه هذه الدراسة.. وبعد فالأمل كبير أن يحالفنى التوفيق فيما إليه قصدت، وأن يكون هذا العمل خدمة لكتاب ربى وللغة، وإنصافاً ووفاءً للنحو والنحويين، وإضافة نافعة للمكتبة العربية... والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل.

د. المهدي إبراهيم عبد العال

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منذ نزول جبريل عليه السلام، فى ذلك الغار الموحش الذى أنس
بذكر المصطفى ﷺ ربه، المظلم الذى استنار بكلمات الله: ﴿قَدْ
جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ (١).

ومنذ نزلت أول آية من كتاب الله عز وجل؛ تلك الآية البادئة بتلك
الكلمة الموحية الموجهة بتكرارها أربع مرات؛ مرتين فى صورة الحوار بين
الأمين جبريل وبين الأمين محمد؛ اقرأ ... ما أنا بقارئ.. ومرتين فى تلك
الآيات التى قرعت سمع الرسول لأول مرة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ،
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ
الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٢). منذ هذه اللحظة - ومع توالى الوحي وإلى أن
تقوم الساعة - شغل الناس بالقرآن؛ مؤمنهم، وكافرهم، راضيههم
وساخطهم.

الكفار يسترقون سماعه، ويتعاهدون أن لا يعودوا، ولكنهم يعودون،
ويطربون لسحر بيانه، ويؤخذون بروعة أسلوبه، فيقول قائلهم: إن له
لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه ليعلو
ولا يعلو عليه (٣).

(١) قبس من الآية ١٧٤ من سورة النساء.

(٢) أول ما نزل من القرآن الكريم وانظر صحيح البخارى - ١ - ٣، باب كيف كان أول
بدء الوحي.

(٣) قالها الوليد بن المغيرة، وانظر سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٧١.
المكتبة العالمية لكاتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ويخشون أثره النافذ من أسمعهم إلى قلوبهم، فيقولون - فيما حكى الله -: ﴿ لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون ﴾^(١).

ويسقط أول تحذٍ لغوى من مكابر معاند، فى حياة الرسول ﷺ وفى العهد المكى حين ينزل قول الله سبحانه: ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون ﴾^(٢)، فيظن عبد الله بن الزبعرى - وهو الشاعر الفيلقى^(٣) - أنه قد عثر على صيد ثمين، يهدم به كلام رب العالمين، فيقول فى نادى قومه مؤكداً بلام القسم، ونون التوكيد: "لأخصمن محمداً"، ويندفع فى غير روية ليقول للرسول ﷺ: أوليست الملائكة قد عبدت؟ أو ليس المسيح قد عبد؟، ولكن هيهات: ﴿ أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾^(٤).. ويلقمه الرسول ﷺ حجراً؛ فيقول له: ما أجهلك بلغة قومك! "ما" لما لا يعقل^(٥).

ولئن كانت "ما" صالحة فى أصل وضعها للعموم^(٦)، فإنها فى الآية الكريمة لا تحتل غير ما عناه الرسول ﷺ بدليل ما بعدها: ﴿ إن الذين سبقت

(١) من الآية ٢٦ من سورة فصلت وانظر القرطبي ج ١ ص ٣٥٦.

(٢) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء.

(٣) انظر ترجمته مع شعر له فى سيرة ابن هشام ج ١ ص ٥٧٣، ٥٩٣، ٥٩٤.

(٤) الآية ٨٢ من سورة النساء.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ج ١ ص ١٥٣ وفيه: وهذا إن صح كان نصاً فى المسألة وانظر القرطبي ج ١١ ص ٣٤٣، ج ١٦ ص ١٠٣.

(٦) قال العلامة الأمير: "ما" قال فى الكشاف: وما عام فى كل شىء، فإذا علم فرق بما،

ومن وكفالك دليل قول العلماء: "من" لما يعقل. حاشية الأعمى على المغنبة ج ٢ ص ٢.

له من الحسنى أولئك عنها سبغدون ﴿^(١)﴾ .. ومن هنا كان الرد مسكناً
مفحماً.



هذه بعض مواقف الكافرين المعاندين، أما موقف أهل الإيمان الهداة
المهتدين، فقد تمثل فى حرصهم -بغدا الاهتداء بنوره- على سلامة نصه
وعدم التغيير والتبديل فيه، والتأكد من صحته بالرجوع إلى رسول الله ﷺ
عند أدنى ريبة، وظهر ذلك واضحاً فى موقف الفاروق، حين سمع هشام
ابن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يسمعها من
رسول الله ﷺ ويقول له: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف
لم تقرأئنها، فيقول الرسول ﷺ: أرسله ياعمر؛ اقرأ يا هشام؛ فيقرأ هشام
كما سمعه عمر -رضى الله عنهما- ويقول الرسول ﷺ: كذلك أنزلت،
ثم يقول: اقرأ ياعمر، فيقرأ كما سمع من الرسول؛ فيقول الرسول ﷺ:
كذلك أنزلت ثم يطمئن كلا منهما، فيقول: إن هذا القرآن أنزل على
سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه ^(٢).

ولست بصدد بيان هذه الأحرف، ولا المقصود بها، ولكنى أشير إلى
أن توثيق نص القرآن الكريم لحفظه من التفلت، واختلال قراءاته قد تحقق
بمعود الله سبحانه وتعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ^(٣).

(١) الآية ١٠١ من سورة الأنبياء.

(٢) صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر وانظر القرطبي ج ١٠ ص ٥٥-٦٠.
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وبدأ ذلك مبكراً؛ إذ منع الرسول ﷺ كتابة كلامه معه^(١)، وأمر أصحابه بحفظه فى صدورهم، كما نزل، ثم اتخذ كتاباً للوحى، ذُكرَ منهم أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وزيد بن ثابت، والأخيراً أشهرهم وأكثرهم كتابة، ولذا اختير لكتابة المصحف بعد وفاة الرسول ﷺ فى المرتين -رضى الله عن الجميع-.

وكان ﷺ يدلهم على موضع المكتوب من سورتهم، وكانوا يكتبون فيما يتيسر عليهم ويسهل عليهم إحضاره مما يكتب عليه آنذاك^(٢).

وتمت كتابة القرآن كله فى حياة النبى ﷺ^(٣)، ثم جمع فى عهد الصديق فى مصحف على غاية من الدقة، والحيلة والإتقان، حيث استحر القتل فى الحفاظ فى معركة اليمامة^(٤)، وحفظت هذه الصحف إلى أن قام ذو النورين بكتابة المصحف الإمام مقتصرًا فيه على المتواتر المستفيض من الحروف التى نزل بها القرآن الكريم^(٥).

(١) فى الإتقان فى علوم القرآن الكريم ج ١ ص ٧٦: أخرج مسلم: لا تكتبوا عنى شيئاً غير القرآن ومن كتب عنى غيره فليمحاه وانظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ١٨ ص ١٢٩.
(٢) انظر الإتقان ج ١ ص ٧٦-٨٤ وفيه: أخرج أحمد عن عثمان بن أبى العاص قال: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ، إذ شخص ببصره، ثم صوبه، ثم قال: أتانى جبريل، فأمرنى أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى.. الآية ٩٠ من سورة النحل، وانظر رواية أخرى فى جمال القراءة وإكمال الإقراء ج ١ ص ٨٤.

(٣) الإتقان ج ١ ص ٧٦.

(٤) صحيح البخارى ج ٦ ص ٢٢٦ فى حديث طويل.

(٥) البخارى الموضع السابق، وفى الإتقان ج ١ ص ٧٩: الفرق بين جمع أبى بكر، وجمع عثمان أن الأول كان خشية أن يذهب شىء من القرآن بذهاب حملته، أما الثانى فكان لكثرة الاحتياج إلى العمل به من قبل المنبجوتى والقروء، لئلا يحل على من كتب من الغائبين "يشرف".

وبعمل سيدنا عثمان تحققت الصورة النهائية للمصحف، حتى أمر
رضى الله عنه بحرق ما عداه من المصاحف^(١).

وعما يشار إليه هنا أن الرسم العثماني، قد روعى فيه أن يتسع
للقرئات المتواترة بحيث لا تخالف إحداها هذا الرسم إلا ما ندر^(٢)، ومن
هنا التزم المسلمون التزاما شرعيا برسم الكلمات فى المصحف حسبما
وقع فى عهد سيدنا عثمان إلى يومنا هذا^(٣).



ومن البدهى أن مصحف عثمان قد نحى عنه كل ما يتصل بضعف
رواية أو فساد لهجة، فهذا زيد بن ثابت رضى الله عنه يريد أن يكتب
"التابوت"^(٤) بالهاء على لغة الأنصار، فيمنع من ذلك، ويرفع أمره إلى
عثمان رضى الله عنه فيأمره أن يكتبها بالتاء على لغة قريش^(٥).

(١) البخارى ج ٦ ص ٢٢٦.

(٢) أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ص ١٠٠.

(٣) فى الإتيان ج ٢ ص ٢١٣: سئل الإمام مالك رضى الله عنه، هل يكتب المصحف على
ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا؛ إلا على الكتبه الأولى، وقال الإمام أحمد: يحرم مخالفة
خط مصحف عثمان فى واو، أو ياء، أو ألف، أو غير ذلك.

(٤) من الآية ٢٤٨ من سورة البقرة.

(٥) القرطبي ج ١ ص ٥٤ وفى البخارى ج ٦ ص ٢٢٦ إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى
شئ من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم.

ولما بلغ عمر رضى الله عنه أن ابن مسعود رضى الله عنه يقرأ "عتى حين" على لغة هذيل التى تبدل حاء "حتى" عينا، أنكر ذلك عليه، وقال له: أقرئ الناس بلغة قريش، فإن الله إنما أنزله بلغتهم، ولم ينزله بلغة هذيل^(١).

نشأة النحو فى رحاب القرآن:

ما أن اطمأن المسلمون إلى جمع القرآن، وتوثيق نصه، كتابة، ورواية حتى بدت لهم الحاجة ملحة إلى الحفاظ على سلامة هذا النص أدياً، ودراية حتى لا تتسرب إليه عدوى اللحن التى أخذت تتفشى فى القوم بسبب انهيار حاجز العزلة الذى كان بين العرب الفصحاء وغيرهم، الأمر الذى جعل عمر رضى الله عنه يأمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم بلغة العرب^(٢).

ونرى ابن مسعود رضى الله عنه لا يأنف أن يسأل زر بن حبيش فى العربية مع كون الأخير يختلف عليه ليأخذ عنه القرآن، ولكنه كان صاحب عربية، ولاغرو فى ذلك، فقد كان زر أسدياً، وبنو أسد ممن تؤخذ عنهم اللغة^(٣) فضلاً عن قدم عهده بالعربية العريقة، فقد روى أنه عاش مائة وعشرين سنة، ولذا فلا نعجب أن يتخذه ابن مسعود مصدراً

(١) شذور الذهب لابن هشام ص ٥٠. وانظر اعراب القراءات السبع لابن خالويه ج ٢ ص ٣٨.

(٢) اعراب القراءات السبع لابن خالويه ج ١ ص ٢٧.

(٣) المهر للسيوطي ج ١ ص ٢١٢. المكتبة العالمية لاكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

لغويا، خاصة فيما يتعلق باختلاف اللهجات ونحو ذلك، وقد علمنا أن ابن مسعود رضی الله عنه كان هذليا^(١).

ومن هنا كان عمل أبي الأسود العظيم نقط المسحف نقط الإعراب الذي أسلمه بدوره، لأن يضع للناس مايقومون به ألسنتهم وهو ما عرف بعلم النحو^(٢).

بين النحويين والقراء:

مما لا يخفى شدة الارتباط بين النحويين والقراء، من حيث غاية كل منهما فغايتهم جميعا إقامة كتاب الله، وصون كلماته، والحفاظ عليه من غائلة اللحن والتحريف، والتبديل، وكثير من النحاة قراء، ومعظم القراء نحاة^(٣).

أما القراء فهم - كما قال أبو عمرو الداني - لا يعملون في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، أو الأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها

(١) إعراب القراء لابن خالويه ج ١ ص ١٦ وترجمة زر في الشذرات ج ١ ص ٩١.

(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ص ١٢، ومراتب النحويين ص ٢٤، ورسالتنا للماجستير بعنوان النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني المهجريين ص ٦٥-٦٦.

(٣) أحصى الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين القراء النحاة تلاميذ أبي عمرو بن العلاء فقط فوجدهم ستة وثلاثين وانظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي له

قياس عربية، ولا نشو لغة لأن القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها، والمصير إليها^(١).

وقال السخاوى: القراءة سنة متبعة، لا يجوز أن تخالف إلى ما يوجب قياس ويستحسنه مستحسن، ألا ترى إلى قول أبى عمرو بن العلاء رحمه الله: لولا أنه ليس لى أن أقرأ إلا بما قرئ به، لقرأت كذا، وكذا^(٢).

ولم يخالف النحاة القراء فى ذلك، بل سلموا للقرآن والقراءات صورته التى ورد عليها، بل حاولوا له وجهها، وإن كان غير شائع، ولكنهم لم يبنوا - فى بعض الأحيان - على القراءة المخالفة قاعدة، ولم يطردها قياسا لمخالفتها الكثير الشائع الوارد فى نظائرها، وفى القرآن الكريم أيضا، يقول سيبويه: فأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٣)، فإنما هو على قوله: زيدا ضربته وهو عربى كثير، وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٤). إلا أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة^(٥).

(١) الإتيان ج١ ص١٠٠ وفيه: قال البيهقى: أراد أن اتباع من قبلنا فى الحروف سنة متبعة لا يجوز مخالفة المتبعين، الذى هو إمام، ولا مخالفة القراء التى هى مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغا فى اللغة أو أظهر منها.

(٢) النشر فى القراءات العشر ج١ ص١١٧.

(٣) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٤) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٥) الكتاب هـ: ج١ ص١٤٨، ب: ج١ ص٧٤ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

فالقراءة بالفتح لا يأبأها القياس النحوي من جواز نصب المشغول عنه، ولكن شذوذ القراءة بعدم ثبوتها رواية وسندا^(١) يجعله يرفض القراءة بها، بل وينبه قارئ كتابه لذلك.

ويقول ابن خالويه: ويجوز في النحو: "مالكٌ يومَ الدين"^(٢) بالرفع على معنى هو مالك، ولا يقرأ به، لأن القراءة سنة، ولا تحمل على قياس العربية^(٣).

هذان مثالان لوقوف النحويين عند الوارد المتحقق نسبته، وإن جاز غيره في العربية، فيجعلون الجواز في غير القرآن.

وإجماع القراء على وجه إعرابي مسلم به، ومرضى عنه، وإن كان غيره أقوى منه، يقول سيبويه: وقد قرأ ناس ﴿والسارق والسارقة﴾^(٤) و﴿الزانية والزاني﴾^(٥) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع^(٦).

(١) شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٣٣ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١...

(٢) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٢٣-٢٤.

(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة والنصب قراءة عيسى بن عمر وابن أبي عبيدة وانظر البحر ج ٣ ص ٤٧٦.

(٥) الآية ٢ من سورة النور والنصب قراءة عيسى بن عمرو وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٢٧.

(٦) الكتاب من ج ١ ص ٤٤٤، من ج ١ ص ٧٢ والتجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

والميرد - على ما يلصق به من العيب على القراءات وتحكيم القياس - يقول: والقرآن = يط بكل اللغات الفصيحة^(١).

ويلخص السيوطى مذهب النحاة فى القرآن الكريم وقراءاته، فيقول: أما القرآن الكريم، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء أكان متواترا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل، ولو خالفته يحتج بها فى ذلك الحرف بعينه، وإن لم يميز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده، ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه نحو استحوذ، ويأبى^(٢).

والسيوطى - فى كلامه هذا - مسبق فى بعضه بابن جنى، إذ قال فى مقدمة كتابه المحتسب: فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأكثر مافيه، أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابًا، وأنهض قياسًا، إذ هما جميعًا مرويان مسندان إلى السلف رضى الله عنه^(٣).

وكلاهما مسبق - عملاً وتطبيقًا - بما فعله سيويه فى كتابه حيث استشهد بأكثر من قراءة شاذة حتى ماخالف منها رسم المصحف

(١) الكامل طبع التجارية ج ٢ ص ٧١.

(٢) الاقتراح فى أصول النحو ص ١٥.

(٣) المكتبة العامة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية.

يقول^(١): "وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرءونها: ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾"^(٢).



هذا ولا يفوتنا -هنا- التنويه بأن للقرآن الكريم طريقته الأسلوبية التي تمتص عيوب منطق البشر، وتُحسِّنُ فيه ما لا يحسن في غيره، يقول أستاذنا الشيخ عزيمة رحمه الله في محاضرة له بعنوان "مع أساليب القرآن"^(٣): والقرآن الكريم أحكم نسجه، وأتقن صنعه خالق الخلق، وبارئ النسم، فلا عجب في أن نرى نظمه لا يهتز، ولا يضطرب، وإن وقع فيه ما يجعل كلام البشر مضطربا متنافرا، وضرب لذلك مثلا فقال: مثل علماء البلاغة لتنافر الكلمات بقول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

والذى جعله ثقيلًا مافيه من التكرير؛ ثلاث قافات، وأربع باءات، وأربع راءات... لقد وقع في القرآن أكثر مما وقع في البيت، ولم يضطرب نظمه ولم تتنافر كلماته؛ تكررت الميم ثماني مرات، متواليات

(١) الكتاب هـ: ج ص ٣٩٢-٣٩٣، ب: ج ١ ص ٣٩٥.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الزخرف ورسمها في المصحف بالياء، وقراءة الواو قراءة ابن أبي

إسحاق وأبي زيد النحويين البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧.

(٣) طبعت في مقدمة القسم الثالث من كتابه القيم "دراسات في أسلوب القرآن الكريم" وهو

قسم النحو وانظر الجزء الأول من هذا القسم ص ٥٦-٦. الملكة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

متتابعات فى جزء م. الجملة فى قوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا
وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَمٍ مِّنْ مَّعَكَ﴾^(١)، الأصل: أُمَمٍ مِّنْ مَّنْ مَّعَكَ؛
قلب تنوين "أمم" ميما فهذه ثلاث ميمات، ونون "مِن" فهذه خمس
ميمات، ثم قلبت نون "مَن"، ميما، فهذه سبع ميمات، والميم الثامنة ميم
"معك".

قلب النون ميما، واجتماع هذه الميمات متفق عليه من جميع القراء
قراء المتواتر والشاذ، ولم يقرأ أحد بغير ذلك.

لم يعرض أحد من المفسرين لتعليل اجتماع هذه الميمات، وإنما عرض
صاحبا حاشيتين على معنى اللبيب هما: الشُّمْنَى والأمير.

فى حاشية الشُّمْنَى: قال ابن المنير: وهذا من الغريب أن تتكرر أمثال
ولا يفتن لذلك، ولا يحس اللسان معه بثقل، ولا السمع بنبو، وفى حاشية
الأمير: وعدم مج السمع لمثل هذا من العجائب المختصة بالقرآن^(٢).

وبهذا فقط يمكننا قبول قول من قال: إنا لاندعى أن كل ما فى
القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة^(٣) أى لو كان فى غير

(١) الآية ٤٨ من سورة هود.

(٢) دراسات فى أسلوب القرآن الكريم: ق: ٣ ج ١ ص ٦ نقلا عن الحاشيتين ج ٢ ص ٦٨،
ج ٢ ص ٢٢٢، ولم أجد فى حاشية الأمير، ولكن الشيخ ثقة رحمه الله تعالى.

(٣) هو أبو نصر الشيرازى كما فى منجد المقرئين ص ٦٥ والإتقان ج ١ ص ١٠٠ وفى الخزانة
المكتبة العالمية لكتب التوحيد والقراءات على الشبكة العنكبوتية
ج ٢ ص ٢٢٢، أن الشيرازى صاحب العبارة.

القرآن، أما فى القرآن، وثبتت روايته، فلا شك فى فصاحته، بل فى أعلى مراتبها وبهذا أيضا يمكننا التماس العذر للنحاة، حينما يقفون مكتوفى الأيدى إزاء أسلوب قرآنى، أو قراءة قرآنية، جاءت على غير المشهور المؤلف من كلام العرب، فيدررون حولها، ويساسون بها، ويلتمسون المعاذير لصاحبها، ويسهرون عيونهم، باحثين، ومنقبين عن توجيهه، وتأويل لها، ليس لأنهم يرفضونها، ولكن حتى لاتنغص عليهم ما بنوه على الكثير الوارد فى مثلها والشائع المستفيض الذى شكل القاعدة، والقانون المخالف لها.

وهذا كان ديدن القراء أنفسهم؛ إذا ما خرجوا عن إطار القرآن فهذا أبو عمرو بن العلاء يضع كتابا فى العربية، فيقول له بعض معاصريه: أخبرنى عما وضعت مما سميتة عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا، فقال له: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة قال: أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفنى لغات^(١).

على أن النحويين - حينما يحاولون وجها للقراءة^(٢) كانوا يختارون أحسن الوجوه وألصقها بالفصحى، وأبعدها عن فرائد اللغة، ونوادرها، فهذا سيبويه يحكى لغة "أكلونى السراغيث"^(٣)، ويحكم عليها بالقلة، ثم

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٤٣.

(٢) وردت فى كتاب سيبويه على لسان الخليل وانظر الكتاب هـ: ج ٢ ص ٤١، ب: ج ١

يقول: وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١)، فإنما يجيء على البدل، وكأنه قرأ: انطلقوا؛ ففيل: من؟، فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز: "وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا" على هذا فيما زعم يونس.^(٢)

والمبرد يوجه النصب في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾^(٣) على القطع نصبا للمدح، ثم يقول: وقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ بعد قوله: ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ إنما هو على هذا، ومن زعم أنه أراد: ومن المقيمِينَ الصلاة، فمخطئ في قول البصريين، لأنهم لا يعطفون المظهر على المضمرة المخفوض، ومن أجازوه فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب.^(٤)



ومن هنا أيضا يمكننا تفسير موقف سيويه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى﴾^(٥) حيث قال: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

(١) من الآية ٣ من: ورة الأنبياء.

(٢) الكتاب هـ: ج ٢ ص ٤٠ ب: ج ١ ص ٢٣٦.

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٤) الكامل للمبرد طبع التجارية ج ٢ ص ٣٩.

(٥) الآية ٦٩ من سورة المائدة.

بدا لي أنى لست مدرك مامضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا^(١)

على ما ذكرت لك.

يريد أنه إتباع على التوهم، وهو مراده بالغلط هنا، قال ابن هشام: وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه، بأنا متى جوزنا ذلك عليهم، زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادرا، لإمكان أن يقال فى كل نادر: إن قائله غلط^(٢) ثم يقول سيويه: وأما قوله عز وجل: "والصابئون" فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: "والصابئون" بعد ما مضى الخبر، وقال الشاعر:

وإلا فاعلموا أنا واتم بغاة ما بقينا فى شقاق^(٣)

(١) البيت من الطويل، لزهير، واستشهد به سيويه فى عدة مواضع، وعلق بقوله: فحملوه على.... لست بمدرك وانظر الكتاب هـ: ج ١ ص ١٦٥، و ص ٣٠٦، و ج ٢ ص ١٥٥ والخزانة ج ٩ ص ١٠٢-١٠٥ .

(٢) المعنى بتحقيق الشيخ محبى الدين ج ٢ ص ٤٧٨، وانظر اعتراض ابن مالك على سيويه فى شرح التسهيل ج ٢ ص ٥١-٥٢، و شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٥١٥ .

(٣) من الوافر لبشر بن أبى خازم ، واستشهد به سيويه على أن " وأنتم " مبتدأ حذف خبره لدلالة خير "أنا" عليه فهو مقدم من تأخير كالأية الكريمة، وانظر الكتاب: هـ: ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ ب: ج ١ ص ٢٩٠-٢٩١ و شرح التسهيل لابن مالك: ج ٢ ص ٥١ والخزانة: ج ١٠ ص ٢٩٣ .

فأنت ترى أن سيبويه، فرق بين الآية والمثال السابق مع أن كلا منهما يندرج تحت هذه القاعدة- إذ كُـلُّ تابع في الظاهر لاسم " إن " - لكن المثال جاء على لسان العربي، فخالف به الكثير الشائع، وأما الآية، فجاءت في أفصح أسلوب، وأروع بيان، ولذلك قَلَّبَ النظر فيها، وصَوَّبَ، فظهر له فرق جلى استطاع به أن يقبل الآية، ويتجاوز بها غير المقيس في المثال، فإذا كان كل منهما قد عطف فيه المرفوع على اسم " إن " قبل استكمال الخبر، فإن الحكم اختلف حين اختلف الخبر، وذلك أن قول العرب: إنك وزيد ذاهبان، فيه عطف "زيد" المرفوع على اسم " إن " وهو ضمير المخاطب، وجاء ذلك قبل استكمال الخبر وهو " ذاهبان " لكن الخبر مثنى، فلا يمكن أن يكون للاسم حتى يقدر للمعطوف خير آخر، كراهيه في الآية الكريمة، ولهذا عده سيبويه من أغلاط العرب أى من ظنونهم وأوهامهم، وهو ما صرح به البغدادي بقوله: ومراد سيبويه بالغلط توهم عدم ذكر " إن " لاحقية الغلط.^(١)

أما الآية الكريمة، فليس فيها شئ من ذلك حيث إن الخبر صالح للوقوع على اسم " إن " .

هذا مسلك سيبويه في الآية الكريمة، وهو مسلك يتفق، وجلال القرآن واتساق معانيه في الأشباه والنظائر، فقد جاءت مثلتها في سورة البقرة بنصب الصابئين " وتأخيرها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّاصِرَى

(١) مكتبة العامة لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

والصابئين ﴿^(١)﴾ كما جاءت بالنصب والتقديم فى سورة الحج: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى﴾ ^(٢)

وحيثما يجعل سبويه الخبر الموجود لـ "إن" يكون متسقاً مع المنطق العام للمحذوفات حيث يحذف من الثانى لدلالة الأول عليه ^(٣)

ويبرز سؤال عن السرف فى إخراج الواو عن طبيعتها فى عطف المفردات إلى عطف الجمل ولم لَمْ يكن نسق الآية والحالة هذه، أن تتقدم جملة "إن" واسمها وخبرها كاملة ثم تعطف الجملة الأخرى، وبصورة أشمل ما فائدة هذا التقديم؟

أجاب عن هذا العلامة الزمخشري حين قال: فائدته التنبيه على أن الصابئين يثاب عليهم إن صح منهم الإيمان، فما الظن بغيرهم، وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً، وأشدهم غياً، وما سموا صابئين إلا لأنهم صبأوا عن الأديان كلها أى خرجوا. ^(٤)

وعلى العلامة الكرماني تعليلاً أدق وأشمل أشار فيه إلى حكمة سبويه ومن شايعه من جمهور النحويين، وفقههم لمرامى القرآن وبصرهم بمعانيه فقال: قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين﴾ وقال

(١) الآية ٦٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٧ من سورة الحج.

(٣) انظر المغنى ج ٢ ص ٦٢٠.

(٤) الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٣٥٤.

فى الحج: ﴿والصابئين والنصارى﴾ وقال فى المائدة: ﴿والصابئون والنصارى﴾ لأن النصارى مقدمون على الصابئين فى الرتبة، لأنهم أهل كتاب، فقدمهم فى البقرة، والصابئون مقدمون على النصارى فى الزمان، لأنهم كانوا قبلهم، فقدمهم فى الحج، وراعى فى المائدة المعنيين، فقدمهم فى اللفظ، وأخرهم فى التقدير لأن تقديره: والصابئون كذلك^(١)



هذا تحليل سيبويه لإعراب الآية، وهو من القوة على مارأينا، وفسره العلماء الأعلام.

جاء بعده السيرافى وتبعه ابن الأنبارى وابن مالك، فجعلوا الخير الموجود لـ"الصابئون والنصارى" وخبر "إن" محذوفاً، وهو لا يختلف كثيراً عن رأى سيبويه، لكنه خالف قياس الحذف حيث حذف من الأول لدلالة الثانى عليه، وهو أقل من سابقه^(٢) فضلاً عن فقدته نكتة التقديم والتأخير.

(١) البرهان فى توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجمة والبيان ص ٣١ ونشره عبد القادر أحمد عطا تحت مسمى أسرار التكرار فى القرآن الكريم وفيه بعض الإساءة.

(٢) انظر رأى السيرافى من الخزانة ج ١٠ ص ٢٩٥ والأنبارى فى الإنصاف ج ١ ص ١٨٩ وابن الجلبلى فى المغالطة الكسبية ج ١ ص ٤٧٥ والظاهر أن ما نقله عن ابن الجلبلى فى المغالطة الكسبية ج ١ ص ٤٧٥.

ويرى الكسائى والفراء أنه جاز رفع "الصائبون" لضعف "إن" وعدم تجاوز النصب بها اسمها، ولا تأثير لها فى الخير، ولذا اتبع اسمها بالرفع. (١)
وهذه علة فلسفية جدلية جعلت الزجاج يردّها بمثلها إذ يقول: "إن" عملت عملين: النصب والرفع، وليس فى العربية ناصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب "إن" ضعيفا، وهى تتخطى الظروف، فتنصب ما بعدها نحو قوله: "إن فيها قوما جبارين" (٢) ونصب إن من أقوى المنصوبات. (٣)

ونضيف: ما لذى نصب المعطوفات فى آية البقرة والحج، وآتى الأحزاب ﴿إن المسلمين والمسلمات...﴾ (٤) و﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ (٥) وغير ذلك من الآيات.



وقيل: "إن" بمعنى "نعم" (٦) واستظهر له بشواهد من الشعر منها:

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص ١٩٣.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المائدة.

(٣) معانى الزجاج ج٢ ص ١٩٣.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

(٥) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

(٦) حكى هذا المعنى واستشهد له سيبويه فى الكتاب ج٤ ص ١٦٢، والكسائى ومحمد بن يزيد المررد، وإسماعيل بن إسحاق وقواه ابن مالك وانظر شرح التسهيل له ج٢

قالوا: غدرت؟، فقلت إن، وربما نال العلا، وشفا الغليل الغادر^(١)

وزاد القرطبي وابن مالك شواهد أخرى من النشر؛ قال القرطبي: قال علي بن أبي طالب: لأحصى كم سمعت من رسول الله ﷺ يقول علي منبره: إن الحمد لله، نحمده ونستعينه^(٢)، ويقول ابن مالك: الشواهد على كون "إن" بمعنى نعم؛ مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر... فمنها قول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لابن الزبير الأسدي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك: إن، وراكبها؛ أراد: نعم، ولعن راكبها... إلى أن يقول: ونبتت في هذا الباب على ورود "إن" بمعنى "نعم" ليعلم بها، فتعامل بما تعامل به "نعم" من عدم لاختصاص، وعدم الأعمال وجواز الوقف عليها.^(٣)

ورود "إن" بمعنى "نعم" إحدى لهجات العرب، وقد يكون الرسول ﷺ تكلم بها كتنوع، ودليل على بصره بلغات العرب، وعلمه بلهجاتها؛ لكن لا يمكن حمل الآية عليه لعدم صدقه على نظائرها.



(١) من الكامل وانظر البيت وشواهد أخرى من الخزانة ج ١١ ص ٢١٥ .

(٢) القرطبي ج ١١ ص ٢١٨ .

(٣) شرح التسهيل ج ٢ ص ٢٢٠ مكتبة العلمية لكتب النجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ومن توجيهات الآية أن " الصابئون " معطوف على الضمير المرفوع في " هادوا" ^(١) وهو فاسد لفظا ومعنى؛ أما لفظا، فلأنه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل ما لم يؤكد بالمنفصل: ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ ^(٢) أو يوجد فاصل ما ﴿ ما أشركنا ولا آبأؤنا ﴾ ^(٣) وأما معنى، فلأنه سيؤدى إلى أن الصابئين قد تهودوا وهو ما لم يثبتته الواقع التاريخي.

وأخيرا يرى بعض النحويين أن " الصابئون " مرفوع على لغة بنى الحارث بن كعب فى أنه ملازم للواو، ومعرب بالحركات المقدرة، أو الظاهرة على النون، ورد بحكاية ذلك عنهم فى التثنية، فأما الجمع الصحيح فلا. ^(٤)

هذه آراء النحويين القدماء فى الآية، لم نر أحد منهم قد وصف الآية بأدنى خلل مُسَلِّمٍ مع ذلك باطراد القواعد، وعموم الأقيسة، فماذا كان موقف المحدثين منها؟.

تعرض لهذه الآية من المحدثين المرحوم الأستاذ ابراهيم مصطفى، فقلب القاعدة رأسا على عقب، وجعل النحاة جميعا منذ أبى الأسود الدؤلى،

(١) قال به الأخفش والكسائى ورده الزجاج وغيره وانظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص١٩٤ والإنصاف ج١ ص١٩٠ والقرطبي ج٦ ص٢٤٦ .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٤) التبيان فى إعراب القرآن بهامش حاشية الجمل على الجلالين ج٢ ص٤٤٦ والاتقان ج١ ص٢٤١ .

حتى أيامه مخطفين فى فهم هذا الباب "باب إن"، وتدوينه بهذه الصورة المقتضية لنصب الاسم ورفع الخبر؛ يقول فى مبحث الضمة علم الإسناد:

وأما النوع الثانى^(١)، وهو اسم "إن"، فإنه متحدث عنه، وحقه الرفع على أصلنا الذى قررناه، ولكنه منصوب، ولا تخرج أن نقول: إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب، وتدوينه، ثم تجرأوا على تغليب العرب فى بعض أحكامه، كما سترى... ويربنا فيقول: ورد اسم "إن" مرفوعاً فى الشعر، وفى القرآن^(٢)، وفى الحديث^(٣) وعطف عليه بالرفع، ويستشهد بالآية التى معنا، وبآية الأحزاب حيث قرئت بالرفع^(٤) ونقول: لقد وردت "إن" ناصبة للجزئين معا، كما فى قول الشاعر:

إذا اسود جنح الليل فلتأتى وتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسداً^(٥)

فهذه استعمالات ثلاثة؛ أحدها شائع مستفيض، كثير غالب، والآخران قليلان فعلى أى منها تكون القاعدة؟!

ويحمل الأستاذ إبراهيم مصطفى على سيبويه حملة شعواء، فيقول: ومع ما نعرفه لسيبويه - رحمه الله - من إجلال يملأ القلب، فإننا - هنا -

(١) إحياء النحو ص ٦٤ وما بعدها.

(٢) يريد قوله تعالى: "إن هذان السحران" على قراءة التشديد وسنعرض لها.

(٣) يريد حديث: "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"

(٤) وهى قراءة شاذة وانظر ابن خالويه ص ١٢٠ والبحر ج ٧ ص ٢٤٨.

(٥) من الطويل لعمر بن أبى ربيعة وانظر شرح التسهيل ج ٢ ص ٩ والمساعد على تسهيل

نراه قد أخطأ وخطأ صواباً؛ قد يستطيع أن يرد بعض ما سجع من العرب، ويسهل عليه أن يخطئ محدثاً فيما روى، فماذا يصنع بالآية الكريمة؟ لاسبيل إلى الرفض ولا إلى التخطئة.^(١)

ونقول: إن سيويه لم يرفض، ولم يخطئ، ولكنه ذهب يلتمس وجهها لما خرج عن الكثير الوارد متواتراً عن العرب، وفي القرآن الكريم أيضاً، وماذا يفعل هو في عشرات الآيات، بل مئات الشواهد العربية التي جاءت بنصب اسم "إن" ورفع خبرها، أيؤها جميعاً، وهو الذي عاب على النحويين التأويل^(٢)، أم تراه ماذا يفعل؟!



ومن الغريب العجيب، أننا نجد بعض الباحثين يطرى هذا الرأي أيما إطرأ، ويفرقه ثناء فوق ثناء، ويرمى النحاة جميعاً بالإسراف على أنفسهم، ومجازة الحد اللائق، ويجعل منهم طغاة بغاة يبنون مصانع للتقعيد^(٣).

(١) إحياء النحو ص ٦٦.

(٢) إحياء النحو ص ٦٥.

(٣) هو الأستاذ الدكتور أحمد مكى الأنصارى، وبلغ به العيب على النحاة، والإنكار عليهم أن جميع بينهم وبين المستشرقين في قرن، وألف كتاباً أسماه الدفاع عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين وانظر ص ٦٢ من هذا الكتاب .
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ونفذ من ذلك إلى مآظنه استدراكاً على النحاة، ودفاعاً عن القرآن فبنى ما أسماه بـ "نظرية النحو القرآني"، وطالب فيه بتعديل أربعين قاعدة من قواعد النحاة ما من قاعدة عدلها إلا سبقه فيها كثير من النحاة بمئات السنين، ونعرض منها ما يخص الآية الكريمة.

يقول: من نماذج القواعد قولهم: "لا يجوز العطف بالرفع على موضع" إن "قبل تمام الخبر، أما بعد تمام الخبر فجائز بالإجماع" .. وينبغي أن تعدل إلى ما يأتي: يجوز العطف بالرفع على موضع إن بعد استكمال الخبر بالإجماع وقبله على القول الراجح^(١)

ونلاحظ على القاعدتين، الأصلية والمعدلة، أنه غير فيهما بموضع "إن" والموضع ليس لـ "إن" لأنها حرف لا محل لها من الإعراب، وإنما هو - تحقيقاً - لاسم "إن" - عند القائلين به - أو لـ "إن واسمها" من باب التسامح في التعبير.

هذا ابن مالك يقول في الألفية: (٢)

وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن بعد أن تستكملاً

ويقول في الكافية: (٣)

(١) نظرية النحو القرآني ص ٨٥ .

(٢) شرح ابن الظام على الألفية ص ١٧٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ١ ص ٥٠٩ .
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ونصب ما على اسم ذا الباب عطف

أجز بلا قيد، وبالرفع اعترف

والرفع مطلقا رأى الكسائى

ويقول فى التسهيل: يجوز رفع المعطوف على اسم "إن" بعد الخبر بإجماع^(١)، ويقول ابن عصفور: ... لا يخلو أن تعطف فى هذا الباب على الاسم أو على الخبر،^(٢) إلى غير ذلك مما يطول لو استقصيناه.

على أن الشيخ مسبوق- فى هذه الصياغة- بالأنبارى^(٣)، وأغلب الظن أنه نقلها عنه ولم يلتفت إلى ما فيها من التجاوز فى التعبير الذى نقل اللفظ من جنس إلى جنس هذا من ناحية الصياغة، أما من ناحية المفهوم، فليست القاعدة بهذا الإطلاق عند النحاة، إذ ليسوا بمتفقين على أن العطف على الموضع، بل من يرى العطف على الموضع لا يمانع من القاعدة المعدلة^(٤)، بل يبنى رأيه على ذلك.

يقول ابن مالك: وهذا العطف المشار إليه، ليس من عطف المفردات، كما ظن بعضهم بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات، لكان وقوعه قبل

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج٢ ص٤٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٤٥٠.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف ج١ ص١٨٥ المسألة (٢٣).

(٤) الإنصاف ج١ ص١٨٦.

التمام أولى، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع... وأيضاً ف"إن" وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظاً ومعنى، واختصاصاً، فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة، ولقوة شبهتها بالأفعال، لم يبطل عملها بالفصل في نحو: إن فيك زيدا راغب، ولا بتقديم الخبر في نحو: إن عندك زيدا... والحاصل أن عمل الابتداء بعد "إن" منسوخ لفظاً ومحلاً كانتساخه بكان وظن^(١).

وفي تضعيفه لمذهب الكسائي والقائلين^(٢) بالموضع يقول: ولو جاز أن يكون اسم "إن" مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل كذلك^(٣).

وقال الشيخ خالد الأزهرى: وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز، أى الطالب لذلك المحل، والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك، مجتمعون على أن رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة^(٤).

(١) شرح التسهيل ج ٢ ص ٤٨-٤٩ بتصرف.

(٢) تبعهما في ذلك المبرد وانظر المقتضب ج ٤ ص ١١١.

(٣) شرح التسهيل ج ٢ ص ٥١.

(٤) أشته ريج بمضمون التوضيح ج ١ ص ٢٢٧ وانظر الخزانة ج ١٠ ص ٣٠١-٣٠٢ وفيه ذكر

أما عن القاعدة التي عدلها فلم تزد عما فعله النحاة سيئا، فلم يرفض نحوى رفع المعطوف قبل تمام الخير، وإنما اختلفوا فى التوجيه لهذا الرفع، ومن حتم النصب من المتأخرين فى استعمال المتكلم^(١)، فقد آثر الخروج من الخلاف، والتزام الأصل وعدم الحاجة إلى التقدم، وهى أصول سرعية عند النحويين، رحمة الله عليهم جميعا.



هذا ولم نعدم من المحدثين منصفين أوفياء لأسلافهم، فوجهوا الآية دون مساس لأحد، ولاتسفيه لرأى، ولامصادرة على آراء الآخرين ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان حيث جعل الآية من قبيل الترخص فى الإعراب لغناء القرائن المتعددة الأخرى الدالة على المعنى النحوى عنه يقول: ولقد اشتهر الترخص فى الإعراب، وغيره من القرائن فى الشعر الجاهلى، وفى القرآن الكريم، وفى الحديث الشريف، وفى التراث من مختلف العصور، غير أن للرخصة شروطا لا بد من رعايتها منها أن يؤمن اللبس، وأن تكون من الفصحاء، وألا يقاس عليها، وهذا هو معنى قولهم: الرخصة مرهونة بمحلها^(٢).

وما أظن الدكتور تمام قد بعد عن مرمى النحاة، ومقصدتهم من تنقية القواعد وتصفيتها، فلجأ إلى تفسير المعنى، لاتفسير الإعراب كما يقولون؛

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان عليه ج ١ ص ٢٨٥.

(٢) من محاضرة له بعنوان "نحو الجملة ونحو النص" ألقاها فى الموسم الثقافى بمعهد اللغة العربية

أما النحاة فقد حققوا المعنى والإعراب جميعاً، بل أشاروا إلى لازم المعنى كما يقول أهل ابلاغة.



من الآيات التي جرت لوما على النحاة -أيضاً- قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ كَذِبٌ﴾^(١) حيث قرئت الآية بتشديد "إن" و "هذان" بالألف، قال الإمام ابن تيمية: فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس، فإن الذي في مصاحف المسلمين "إن هذان" بالألف، وبهذا قرأ جماهير القراء، وأكثرهم يقرأ: "إن" مشددة، وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم "إن" مخففة، لكن ابن كثير يشدد نون "هذان" دون حفص والإشكال من جهة العربية على القراءة المشهورة (قراءة تشديد نون إن) وهي قراءة نافع وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي بكر عن عاصم، وجمهور القراء عليها^(٢).

ويبادر الإمام ابن تيمية، فيقول: وهي أصح القراءات لفظاً ومعنى، وهذا يتبين بالكلام على ما قيل فيها، فإن منشأ الإشكال أن الاسم المثني يعرب في حال النصب والخفض بالياء، وفي حال الرفع بالألف، وهذا

(١) الآية ٦٣ من سورة طه.

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ١٥ ص ٢٥٤ في رسالة له عن إعراب هذه الآية الكريمة، وقد ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين أنه وقف على نسخة خطية منها بخط الإمام نفسه "إعراب القراءات السبع لابن خالويه تعليق المحقق ج ٢ ص ١٣٨" وقام بتحقيق هذه الرسالة من نسختها الخطية، ونشرها بمجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، إصدار مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى د. ناصر بن سعد الرشيد وانظر ص ٢٦٥-٢٧٨ من العدد الثاني من هذه المجلة سنة ١٣٩٩هـ ولخص الآراء الواردة في هذه الرسالة مرتضياً

رأى ابن تيمية في إعراب الآية العلامة ابن هشام في شذوهر الذهب ص ٤٦-٥١. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

متواتر من لغة العرب، لئنة القرآن وغيرها فى الأسماء المثناة كقوله: ﴿وَأَبُوهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾^(١) ثم قال: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾^(٢) وقال: ﴿وَمَرَّفَعُ أَبُوهُ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٣) واستطرد الإمام فى سرد الأمثلة القرآنية الدالة على إعراب المبنى المشهور ثم قال: ومثل هذا كثير مشهور فى القرآن وغيره، فظن النحاة أن الأسماء المبهمة المبنية مثل "هذين واللذين" تجرى هذا الجرى، وأن المثنى فى حال الرفع يكون بالألف، وفى حالتى النصب والجر بالياء، ومن هنا نشأ الإشكال، وكان أبو عمرو، إماما فى العربية، فقرأ بما يعرف من العربية: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾، وقد ذكر أنه له سلفا فى هذه القراءة، وهو الظن به أنه لا يقرأ، إلا بما يرويه، لا بمجرد ما يراه^(٤).

وبعد عرض قراءات الآية، ومنشأ الإشكال - كما تصوره الإمام ابن تيمية - نعوض توجيهات النحاة لهذه القراءة، ثم نتبع كلاهما يناسبه من التعليق.

أولهما: أن لغة كثيرين من العرب استعمال المثنى بالألف مطلقا تقول: جاء الزيدان ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وقد وصل عدد المتكلمين بهذه اللهجة إلى عشر قبائل فيما وقع تحت يدى من المصادر،

(١) من الآية ١١ من سورة النساء.

(٢) من الآية نفسها والسورة عينها.

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف عليه السلام.

(٤) مجلة البحث العلمى والذرات عدد ٢ سنة ١٣٩٩هـ ص ٢٦٧-٢٦٨ وانظر القرطبي ج ١١

هى: بنو كنانة، وبنو الحرث بن كعب ومخثعم، وزبيد، وطئ، وبنو العنبر، وبنو المهحيم، ومرأ، وعذرة وعكل^(١).

ومن شواهدها:

واها لريا ثم واها واها	هى المنى لو أننا نلناها
ياليت عيناها لنا وفاها	بثمن نرضى به أباهـا
إن أباهـا وأبا أباهـا	قد بلغا فى المجد غايتها ^(٢)

قال أبو جعفر النحاس: وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية، إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاهـا من يرتضى علمه وأمانته منهم أبو زيد الأنصارى وأبو الخطاب الأخفش، والكسائى، والفراء، وأبو عبيد وغيرهم^(٣).

وقال الألوسى: وهو أجود الوجوه، وأوجهها، واختاره أبو حيان، وابن مالك والأخفش، وأبو على الفارسى، وجماعة^(٤).

(١) انظر نسبتها لهذه القبائل فى معانى الزجاج ج٣ ص٣٦٢ وإعراب القراءات لابن خالويه ج٢ ص٣٦ والقرطبى ج١١ ص٢١٦ ونتائج الفكر للسهيلى ص١٥٣-١٥٤ وشرح الكافية الشافية ج١ ص١٨٨-١٩٠، وشرح التسهيل ج١ ص٦٢-٦٣، وتذكرة أبى حيان ص٦٣.

(٢) رجز لأبى النجم أو لرؤبة وانظر شرح الكافية الشافية ج١ ص١٨٤ وحاشية الصبان على الأشموني ج١ ص٧٠.

(٣) القرطبى ج١ ص٢١٦، والنكت الحسان ص٩٢.

(٤) روح المعانى للأكرسى ج١٦ ص٢٢٣. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وأنكر هذه اللغة المبرد ، قال أبو حيان: فإنكار المبرد ... لا يلتفت إليه^(١)، وقال الأشموني: وهو محجوج بنقل أئمة اللغة^(٢)، واعتدها ابن خالويه لغة شاذة، لا تدخل في القرآن الكريم^(٣) وقال ابن تيمية: بنو الحادث بن كعب هم أهل نجران، ولا ريب أن القرآن، لم ينزل بهذه اللغة^(٤).

ونقول: لا يستبعد على القرآن أن يسجل هذه اللغة التي يتحدث بها هذا الكم الهائل من العرب في بعض آياته، وفي أحد حروفه التي طلبها الرسول ﷺ - تيسيراً على أمته، وتأليفاً لأمة العرب



التوجيه الثاني: "إن" حرف جواب بمعنى "نعم" وقد سبق توثيق هذا المعنى لـ "إن" بحكاية سيبويه والكسائي^(٥) وعليه فـ "إن" غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر، وأول من قال به - فيما نعلم - في الآية قطرب^(٦)، وارتضاه أبو إسحاق الزجاج، وذكر أنه عرضه على أبي العباسي محمد بن يزيد المبرد، وإسماعيل ابن إسحق بن زيد القاضى، فقبلاه ، وذكروا أنه أجود ما سمعاه في هذا^(٧)

(١) النكت الحسان ص ١٩٢ .

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان ج ١ ص ٢٩٠ .

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ج ٢ ص ١٠٠ .

(٤) مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامى عدد ٢ سنة ١٣٩٩هـ ص ٣٦٩ .

(٥) إرجع إلى ص من البحث .

(٦) حجة القراءات لأبى زرعة ص ٤٥٥ وفيه وقال قطرب: يجوز أن يكون المعنى قالوا: أجل

تصديقاً من بعضهم لبعض .

(٧) معانى الزجاج ج ٣ ص ٣٦٣ وإعراب القراءات لابن خالويه ج ٢ ص ٣٧٠ .

قال النحاس: ورأيت أبا إسحق الزجاج، وعلى بن سليمان "الأخفس الأصغر" يذهبان إليه، وهذا قول حسن إلا أن فيه شيئاً، لأنه إنما يقال: نعم زيد خارج ولا تكاد تقع اللام، وإن كان النحويون قد تكلموا فى ذلك، فقالوا: اللام ينوى بها التقديم^(١) ... يريد أنها داخلة على المبتدأ فى الأصل.

قال ابن هشام: واعترض بأمرين؛ أحدهما: أن مجئ "إن" بمعنى "نعم" شاذ حتى قيل: إنه لم يثبت، والثانى: أن اللام لا تدخل فى خير المبتدأ^(٢)

أما أن "إن" بمعنى "نعم" لم يثبت، فهذا مما لا يُسَلَّم به، لورود شواهد شعرا ونثرا، وحكاية الأئمة الأعلام له، وقد سبق كلام ابن مالك فيه^(٣) وأما أن اللام لا تدخل فى خير المبتدأ، فلم يمنع قطرب بل قال: يجوز أن تكون اللام داخلة فى الخبر على التوكيد^(٤)، وقال ابن هشام: أجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وبأنها داخلة على مبتدأ محذوف^(٥) أى لهما ساحران، فلما حذف المبتدأ دخلت على الخبر إبقاءً لمعنى التوكيد، أو بأنها دخلت بعد "إن" هذه لشبهها فى اللفظ بـ"إن" المؤكدة^(٦) ... ثم

(١) القرطبي ج ١١ ص ٢١٧.

(٢) المغنى ج ١ ص ٣٨.

(٣) ارجع إلى ص .

(٤) حجة أبى زرعة ص ٤٥٥.

(٥) قال به الزجاج وانظر معانيه ج ٣ ص ٣٦٣.

(٦) اختاره ابن هشام بدليل تضعيفه الرايين الآخرين وسكوته عنه وانظر المغنى ج ١ ص ٣٨،

قال: ويضعف الأول أن زيادة اللام والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين^(١) أجيب عن تضعيف الثاني، بأن التوكيد لمضمون الجملة، وليس للمبتدأ وحده فما بقى من الجملة دليل على المحذوف، وما حذف لدليل فهو في حكم الثابت.

وقريب من تضعيف ابن هشام قول ابن جنى -ولعل ابن هشام قد أفاده منه-: الحذف من باب الإيجاز، والتأكيد من باب الإطناب، والجمع بينهما محال للتنافي.

قال الألوسى: واجتماع الإيجاز والإطناب مع اختلاف الوجه غير محال، وأصدق شاهد على دخول اللام في مثل هذا الكلام ما رواه الترمذى وأحمد وابن ماجه: أعبط أوليائي عندي لمؤمن خفيف الحاذ^(٢)

ومع التسليم لمجئ "إن" بمعنى "نعم" والردود على مضعفات دخول اللام في "لساحران" أو في مبتدئه المحذوف، فإننا لا نرى حمل الآية الكريمة على هذا الوجه، لعدم ظهور معنى الجوابية، إذ ليس قبلها ما يقتضى جواباً^(٣)

(١) المعنى الموضع السابق.

(٢) انظر اعتراض ابن جنى والرد عليه في تفسير الألوسى جـ ١٦ صـ ٢٢٢ والحديث في اللسان مادة حوذ، وفسره بخفيف الظهر أو خفيف الحال من المال، ومن كلامهم: كيف حالك وحاذك.

(٣) روح المعاني الموضع السابق، والتمس به مقتضى وانظر حجة أمي زرة صـ ٤٥٥. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

التوجيه الثالث: "إن" عاملة واسمها ضمير الشأن محذوف، والأصل: إنه هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن اسم "إن" وما بعدها مبتدأ أو خبر والجملة فى موضع رفع على أنها خبر "إن" ثم حذف المبتدأ وهو كثير، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله -ﷺ-: إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون^(١). ومن قول بعض العرب: إن بك زيد مأخوذ^(٢).

نسب هذا التوجيه الزجاج للنحويين القدماء، وقال: والمعنى: إنه هذان لساحران^(٣) والنحويون القدماء الذين عناهم الزجاج يتمثلون فى سيبويه والخليل، ولكنهما لم يتعرضا للآية الكريمة، قال سيبويه: وروى الخليل رحه الله، أن ناسا يقولون: ان بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز فى الشعر^(٤). وكان القراءة -بالتشديد- لم تبلغهما أو تخوفا من الخوض فى كتاب الله تعالى.

وقال ابن الأنبارى^(٥): فأضمرت الهاء التى هى منصوب "إن" و"هذان" خبر "إن" و"ساحران" يرفعها "هما" المضمرة، والتقدير: إنه

(١) صحيح مسلم ج٤ ص ١٤٢-٩٢ ولفظه: إن من أشد أهل النار عذاباً المصورون.

(٢) شذور الذهب ص ٤٩.

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ج٣ ص ٣٦٢.

(٤) الكتاب هـ: ج٢ ص ١٣٤ ب: ج١ ص ٢٨١.

(٥) المقصود بابن الأنبارى هنا محمد بن القاسم المتوفى (٣٢٨هـ). بغية الوعاة ج١ طبعته المطبعة العلمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

هذان لهما ساحران والأشبه عند أصحاب هذا الجواب، أن الهاء اسم "إن" و"هذان" رفع بالابتداء وما بعده خبر بالابتداء^(١).

ولا شك ان ابن الأنباري قد استفاد تعليقه من تعليق الزجاج علي هذا التوجيه وسابقه حيث قال: ويحتجون بأن هذه اللام أصلها أن تقع في الابتداء، وأن وقوعها في الخبر جائز، وينشدون في ذلك:

خالي لأنت، ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الإخوان^(٢)

وأنشدوا أيضا:

أم الحليس لعجوز شهيرة ترضي من اللحم بعظم الرقية^(٣)

قالوا: المعنى لأنت خالي، والمعنى: لأم الحليس عجوز^(٤)، فكأن الزجاج يرى أن اللام مؤخّرة من تقديم، وليست بداخلة على مبتدأ محذوف، ولكنه قال -أيضا بالرأى الآخر- كما أشرنا سابقا- ومنه يفهم أنه يقول بالقولين جميعا.

(١) القرطبي ج ١١ ص ٢١٩ والألوسي ج ١٦ ص ٢٢٣.

(٢) من الكامل، ولم ينسب في مصادر إلى قائل، وهو في غير معاني الزجاج: الأخوال وانظره ج ٣ ص ٣٦٣ وحجة أبي زرعة ص ٤٥٥ والقرطبي ج ١١ ص ٢١٩ والصبان على الأشموني ج ١٠ ص ٢١١ وتصريح الشيخ خالد ج ١ ص ١٧٤ والخزانة ج ١ ص ٣٢٣.

(٣) رجز لعنزة بن عروس، وانظره فيما عدا حجة أبي زرعة من المصادر السابقة، وسر صناعة الإعراب ج ١ ص ٣٨١، وشرح التسهيل ج ١ ص ٣٠ والمغنى ج ١ ص ٢٣٠، ٢٣٣ وشرح ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٠.

(٤) معاني القرآن للزجاج ج ٣ ص ٣٦٣ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وضعف هذا التوجيه أيضا، قال ابن هشام: لأن الموضوع لتقوية الكلام - يريد ضمير الشأن - لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ، إلا نبي باب "أن" المفتوحة، إذا خففت، فاستسهلوه بوروده في كلام بنى علي التخفيف، فحذف تبعا لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد، إذ الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، ثم يرد إشكال دخول اللام^(١).

سبق رضا قطرب عن دخول اللام في الخبر - مطلقا - للتوكيد^(٢)، وأما حذف ضمير الشأن في باب إن وأخواتها، فقد أجازاه ابن مالك مطلقا، قال في التسهيل: ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل "إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" وقال في شرحه: ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه، وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه، وهو غيره^(٣).

قال الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله: لا يجوز أن تكون "إن" في هذا الحديث عاملة النصب والرفع في المذكور من الكلام على أية لغة من لغات العرب إذ لو كانت عاملة لكانت الرواية: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورين على أن يكون "المصورين" اسم "إن" منصوبا بالياء، لأنه جمع مذكر سالم ولا يجوز أن تكون مهملة، وهي مشددة مؤكدة،

(١) المغنى ج١ ص ٣٨٠.

(٢) انظر ص وحجة أبي زرعة ص ٤٥٥.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢، الشبكية العنكبوتية

فلزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، والمذكور من الكلام جملة من
المبتدأ والخبر في محل رفع خبر "إن" ومن مجئ اسمها ضمير شأن محذوفاً
قول الأحطل التغلبي:

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جاذراً وطلباء^(١)

وإنما لم تجعل "من" اسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين،
والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله^(٢).

على أن ابن مالك لم يحمل الآية على هذا الوجه، لأنه حملها على لغة
من يلزم المثني الألف كما سبق^(٣).



التوجيه الرابع: أنه لما ثنى "هذا" اجتمع ألفان؛ ألف هذا، وألف
الثنية، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فمن قدر المحذوفة ألف
"هذا" والباقية ألف الثنية، قلبها في الجبر والنصب ياءً، ومن قدر العكس
لم يغير الألف عن لفظها؛ قال به الجوهري في صحاحه، ورتب عليه

(١) من الخفيف وانظر البيت ونسبته في المغنى بحاشية الأمير عليه ج١ ص ٣٥ والخزانة ج١
ص ٤٥٧، ج٥ ص ٤٢٠.

(٢) انظر منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب بهامش الشذور ص ٤٩.

(٣) انظر ص ١٨٧ وشرح الكافية الشافية ج١ ص ١٨٧-١٩٠.
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قوله: فمن أسقط ألف "ذا" قرأ ﴿إن هذين لساحران﴾ ومن أسقط ألف
التثنية قرأ ﴿إن هذان لساحران﴾، لأن ألف "ذا" لا يقع فيه إعراب^(١).

نقل هذا ابن هشام في شذوره، ولم ينسبه، ولم يعلق عليه^(٢)، وقال
ابن بري: هذا وهم من الجوهري؛ لأن ألف التثنية حرف زيد لمعنى، فلا
يسقط وتبقى الألف الأصلية، كما لم يسقط التنوين في قاضٍ وتبقى الياء
الأصلية، لأن التنوين زيد لمعنى، فلا يصح حذفه^(٣).

ونقل ابن منظور مثله عن الفراء قال: وقوله تعالى: ﴿إن هذا
لساحران﴾ قال الفراء: أراد ياء النصب، ثم حذفها لسكونها، وسكون
الألف قبلها، قال ابن منظور: وليس ذلك بالقوى، وذلك أن الياء هي
الطارئة على الألف فيجب أن تحذف الألف لمكانها^(٤).

وتعليل ابن منظور بطروء الياء، ليس بالقوى؛ إذ ليس كل طارئ
يلزم بقاؤه بل العكس هو الأولى، خاصة إذا نشأ الثقل عن طروئه^(٥)، ولو
علل بما علل به ابن بري لكان أقوى، وأدل على حكمة اللغة.

(١) لسان العرب أول حرف الذال، وانظر التصريح بمضمون التوضيح ج١ ص١٢٧ وشرح

الكافية لابن الحاجب ج٢ ص٣١.

(٢) شذور الذهب ص٤٩.

(٣) لسان العرب. حرف الذال.

(٤) لسان العرب الموضع السابق.

(٥) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ج٣ ص١٤٧. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

على أن الثابت فى معانى القرآن للقراء غير هذا، يقول: فقراءتنا
بتشديد "إن" وبالالف على جهتين:

إحدهما: على لغة بنى الحارث بن كعب، يجعون الاثني فى رفعهما
ونصبهما، وخفضهما بالالف، وأنشدنى رجل من الاسد عنهم

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساعداً لناباه الشجاع لصمما^(١)

والوجه الآخر: أن تقول: وجدت الف من "هذا" دعامة^(٢)، وليست
بلام فعل فلما ثبتت زدت عليها نونا، ثم تركت الف ثابتة على حالها،
لا تزول على كل حال، كما قالت العرب: "الذى"، ثم زادوا نونا تدل
على الجماع^(٣)، فقالوا: "الذين" فى من رفعهم، ونصبهم، وخفضهم، كما
تركوا "هذان" فى رفعه ونصبه وخفضه^(٤) فكلامه هذا يدل على أنه لم
يضيف ألف التثنية، ولم يحذف شيئاً، وإنما أبقي ألف اسم الإشارة للمفرد
فى المثنى، وزاد النون فقط، فبنى المثنى على صورته كما كان المفرد
مبنياً، فهل نقل ابن منظور عن كتاب آخر للقراء سوى المعانى؟ قد يكون.

(١) من الطويل للمتامس العبدى وانظر معانى القراء ج٢ ص٦٣ والخزانة ج٧ ص٤٥٣،
واللسان صمم.

(٢) يرى الكوفيون أن ألف "ذا" زائدة لبيان حركة الذال، وانظر حاشية الصبان على الأشموني
ج١ ص١٣٨ والتصريح ج١ ص١٢٦ وشرح الكافية ج٢ ص٤٣، واللسان أول حرف
الذال.

(٣) الجماع كالجمع وانظر اللسان جمع.

(٤) معانى القراء ج٢ ص١٨٤: المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

التوجيه الخامس: أن مثني اسم الإشارة مبنى، كما أن مفرده وجمعه مبيان وأحسب ان أول من ألمح إليه الفراء في أحد قوليّه - كما مر بنا - ثم صرح به من بعده ابن كيسان النحوى^(١)، قال أبو جعفر النحاس: وسألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية فقال: إن شئت أحببتك بجواب النحويين، وإن شئت أحببتك بقولي؟ فقلت بقولك؛ فقال: سألتني إسماعيل بن إسحق عنها، فقلت: القول عندي أنه لما كان يقال: "هذا" في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة وكانت التثنية يجب أن لا يغير لها الواحد، أجريت التثنية مجرى الواحد فقال: ما أحسن هذا لو تقدمك أحد بالقول به حتى يؤنس به؛ قال ابن كيسان: فليقل القاضي به حتى يؤنس به^(٢).

قال ابن تيمية: بل تقدمه الفراء وغيره، والفراء في الكوفيين مثل سيبويه في البصريين^(٣)

واختلف التعبير عن هذا الرأى بين القائلين به، فمثل قائل: إن الألف في "هذان" هي ألف "هذا" والنون فرقت بين الواحد والاثنين، كما فرقت بين الواحد والجمع نون "الذين"^(٤)، ومن قائل: الألف في "هذان"

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوى، أخذ عن المبرد وثعلب، قيل عنه: كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى مات سنة ٣٢٠هـ بغية الوعاة ج١ ص ١٨-١٩.

(٢) القرطبى ج١ ص ١١٩-٢١٩ ورساله ابن تيمية بمجلة البحث العلمى عدد ٢ ص ٢٧٣ والأشباه والنظائر ج٢ ص ٢١٤.

(٣) رسالة ابن تيمية بمجلة البحث العلمى الموضوع السابق.

(٤) انظر معان الفراء ج٢ ص ١٨٤ ورسالة ابن تيمية بمجلة عدد ٢ ص ٢٧٤. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

مشبهة بألف "يفعلان"، فلم تغير كما لم تغير^(١)، ومن قائل: إن "هذان" صيغة مرتجلة للتثنية، كما أن "هؤلاء" صيغة موضوعة للجمع^(٢)، وجمع ذلك كله ابن الحاجب، فأبان وأوضح؛ قال: قال الأكثرون: إن المثني - أى من أسماء الإشارة - مبنى لقيام علة البناء فيه كـ 'نسى' المفرد والجمع، و"ذان" صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد... فـ "ذان" صيغة للرفع، و"ذين" صيغة أخرى للنصب والجر^(٣)، وبناء على هذا رأى قال ابن هشام: وعلى هذا فقراءة "هذان" أقيس، إذ الأصل فى المبنى أن لا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف "ساحران يريدان"^(٤)، وقال أيضاً: واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباسي أحمد بن تيمية - رحمه الله - وزعم أن بناء المثني، إذا كان مفردة مبنياً أفصح من إعرابه، قال: أى ابن تيمية - وقد تفتن لذلك غير واحد من حذاق النحاة، قال ابن هشام: ثم اعترض - أى ابن تيمية - على نفسه بأمرين: أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء فى قوله تعالى "إحدى ابنتى هاتين"^(٥) مع أن "هاتين" تثنيته "هاتا" وهو مبنى والثانى: أن "الذى" مبنى، وقد قالوا فى تثنيته: "الذين" فى الجر والنصب وهى لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿مرئنا أمرنا الذين أضلانا﴾^(٦)، وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء "هاتين" بالياء

(١) قاله بعض الكوفيين وانظر القرطبي ج ١١ ص ٢١٩ والمجلة الموضوع السابق.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح للخرجاني ج ١ ص ١٩١ والمجلة عدد ٢ ص ٢٧٤.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ج ٢ ص ٣١ والتصريح ج ١ ص ١٢٧.

(٤) المغنى لابن هشام ج ١ ص ٣٩.

(٥) من الآية ٢٧ من سورة القصص.

(٦) من الآية ٢٩ من سورة فصلت المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

على لغة الإعراب لمناسبة "ابنتي"، قال: فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة، كما أن البناء في "إن هذان لساحران" أفصح من الإعراب لمناسبة الألف من "هذان" للألف في "ساحران يريدان"، وأجاب عن الثاني بأن "اللذان" تثنية اسم ثلاثي، فهو شبيه بـ"الزيدان"، و"هذان" تثنية اسم على حرفين، فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف^(١)

وكانى بابن تيمية يقرر رأى ابن الحاجب فى ارتجال الصيغتين، ولكنه أيضاً يجعل الحكم فى استعمال إحداهما خاضعاً للتناسب والتشاكل اللفظى؛ إشاراً منه أن لا تصطدم قاعدته بالكثير الوارد والمشهور المستعمل فى القرآن الكريم فى نحو قوله تعالى: ﴿هذان خصمان اختصموا فى ربهم﴾^(٢)، والحديث الشريف فى نحو قوله -ﷺ: "من أكل من هاتين الشجرتين الحيثيتين فلا يقربن مسجدنا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه آدميون"^(٣)، وفى الوقت نفسه يخرج الآية على قياس صحيح لا دَخَلَ فيه ولا شوب، يقول فى نهاية حديثه عنها: وهذا يبين أن الأصل فى التثنية هى الألف، وعلى هذا فىكون فى إعرابه لغتان،

(١) شذور الذهب ص ٤٩ - ٥٠ وقد لخص ابن هشام رأى ابن تيمية الذى أطل الحديث عنه فى رسالته حول الآية أحسن تلخيص، وأفصح عنه أتم إفصاح يكاد يفرق إفصاح ابن تيمية نفسه، وانظر مجلة البحث العلمى عدد ٢ ص ٢٦٧ - ٢٧٨.

(٢) الآية ١٩ من سورة الحج.

(٣) صحيح البخارى - العالمية - مكتبة الانجوى وسنة النشر ١٤١٤ هـ - الطبعة الأولى - الشبكة العنكبوتية

جاء بهما القرآن، الكريم بأن يجعل كـ"الذان" تارة، وتارة يجعل كـ"الذنين"^(١).

وإذا كان لنا من تعليق على مسألة المناسبة فهو الإشارة إلى أن ثمرتها مقصورة على مثنى اسم الإشارة إذا كان اسماً لأن سـ ربما يعليه بما بعده من المشار إليه كنسق الآية الكريمة، أما ما عدا ذلك فسيكون للغة الإعراب القدر الملقى.

وبعد فقد أطلنا في إيراد الآراء حول هذه الآية الكريمة ليرى القارئ المنصف، كم أسهر النجاة عيونهم وذاروا حولها قانتين متعبدتين، مسلمين لجلالها، ونحاشعين لقدسها، ومثبتين إعجاز الآية الكريمة في جمعها للغة لفي، من العرب، من جهة، وإشارتها للمعاني الدقيقة التي غلبت عليها المعاني المشهورة في بعض الأدوات من جهة ثانية ثم إيمانها للفروق الدقيقة بين الصيغ، حينما دلت على الفرق بين تثنية المبنى، وتثنية المعرب، والمبنى المكون من حرفين، والمكون من ثلاثة أحرف من جهة ثالثة.



ومع ذلك نرى من المحدثين من ينكر على النحويين صنيعهم، ويغتهم حقهم ويتجاوز هذا الجهد الطيب منهم، ويرميهم بالخطأ في تدوين باب "إن"^(٢) ويعتد برأيه هذا، ويراه من بنات أفكاره،

(١) مجلة البحث العلمي عدد ٢٥ ص ٢٧٥.

(٢) انظر ص من البحث وإحياء النحو للمرحوم إبراهيم مصطفى ص ٦٤. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

واستدراكاته على النحويين، وهو رأى مقبول به منذ أكثر من ألف عام، ولكن على صورٍ تحيّل للغة القرآن حلالها وتسلم لها قياسها، واطرادها؛ قال العلامة الألوسى: الرابع - أى من الآراء فى الآية - أن "إن" ملغاة، وإن كانت مشددة، حملها على المخففة وذلك كما أعملت المخففة حملها عليها فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلِمَاتُ لِيُوفِيَهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(١)، أو حطا لرتبتها عن الفعل، لأن عملها ليس بالأصالة، بل بالشبه له وما بعدها مبتدأ وخبر، وإلى ذلك ذهب على بن عيسى^(٢)، وفيه أن هذا الإلغاء لم ير فى غير هذا الموضع، وهو محل النزاع، وفيه بحث اللام^(٣).

ويأتى صاحب "نظرية النحو القرآنى" فيشدد النكير على النحويين، ويشدد فى لومهم، ويرميهم بإنكار القراءات السبع، صحيحها فى النحو وغيره، يقول: قرئت كلمة "هذان" بالألف مع تشديد النون من "إن" فى قراءة سبعية متواترة بل فى قراءات متعددة... فعارضها بعض النحاة معارضة صريحة، بل أنكروها إنكارا تاما، وقالوا: إنها ليست من القرآن، لأنها غلط من الكاتب، فلما جاءتهم قراءة سبعية أخرى بالياء "هذين" عارضوها أيضا، وقالوا: إنها غلط من الكاتب أيضا^(٤).

(١) الآية ١١١ من سورة هود وقرأ بتخفيف "إن" نافع المدني وابن كثير المكي حجة أبى زرعة ص ٣٥٠.

(٢) الرماني المتوفى سنة ٣٨٤هـ وانظر بغية الوعاة ج ٢ ص ١٨٠.

(٣) روح المعانى للألوسى ج ١٦ ص ٢٢٣.

(٤) نظرية النحو القرآنى ص ٥٤ - ٥٥.

وقد عرضنا آراء النحاة على مر العصور، فلم نرمهم إنكاراً، ولا تخطئة حتى ما ورد على ألسنة بعضهم من الإشارة إلى مخالفة رسم المصحف - وهو أمر معتد به في شأن القرآن - وجد من يرده إلى عدم المخالفة سواء كانت القراءة بالألف أو كانت بالياء.

قال ابن خالويه^(١): ورأيت أبا عبيد، قد ضعف قراءة أبي عمرو، واختياره لخلاف المصحف قال: ولو جازلنا تغيير المصحف لجازلنا في كل ذلك... قال ابن خالويه: ليس هذا خلافاً للمصحف، لأن حروف المد واللين، وذوات الهمز يحول بعضها إلى بعض وتلين، ولا يسمى خلافاً^(٢)، وفي الدر المصون: قد استشكلت هذه القراءة بأنها مخالفة لرسم الإمام، فإن اسم الإشارة فيه بدون ألف وياء، فإثبات الياء زيادة عليه، ولذا قال الزجاج: أنا لا أجيزها، وليس بشيء، لأنه مشترك الإلزام، ولو سلم، فكم في القراءات ما يخالف رسمه القياس، مع أن حذف الألف - أي من هذان - ليس على القياس أيضاً^(٣).

على أنني لا أرى خلافاً للمصحف في إحدى القراءتين، لأن رسم المصحف كما قال السمين "هذن"^(٤) بدون ألف ولا ياء، فمن قرأ بالألف، فقد وافق حذفها من الخط مع القراءة بها في نحو "قل" على

(١) المتوفى سنة ٣٧٠هـ. بغية الوعاة ج١ ص ٥٢٨.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها ج٢ ص ١٤.

(٣) روح المعاني للألوسي ج١٦ ص ٢٢٤.

(٤) حاشية الجمل على الجلالين ج٣ ص ٩٩ النجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

قراءة قُلْ، وقال، ومن قرأ بالياء فقد وافق جواز حذف الياء مع القراءة بها فى نحو: "إبراهيم" حيث وردت فى سورة البقرة، وقد عد السيوطى حذف الألف من "هذن" حذفاً على القاعدة، وجعل من قواعد الرسم: ما فيه قراءتان وكتب على إحداهما، وعد منها "لأهب"^(١) حيث قرئت "ليهب" و "ننجى المؤمنين"^(٢) بنون واحدة.^(٣)

ورغم هجوم صاحب نظرية النحو القرآنى الشديد على النحاة فى هذه الآية، فإنه لم يضع لها قاعدة معدلة، وكان الأولى به - حسب نظريته - أن يعدل قاعدتها كما فعل فى غيرها، ولكنه لم يفعل؛ لماذا؟ الجواب عنده، وأظنه رأى قوة المعارضة وضراوة المواجهة المدعومة بالحجة والبرهان لسلفه المرحوم إبراهيم مصطفى فأثر أن لا ينشئ دفيماً^(٤)



(١) من الآية ١٩ من سورة مريم.

(٢) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٣) الإتيان فى علوم القرآن ج٢ ص٢١٢-٢٢١ النوع السادس والسبعون فى مرسوم الخط وأدابه.

(٤) انظر كتاب النحو بين الأزهر والجامعة للمرحوم الشيخ محمد عرفة، فقد جرده صاحبه كاملاً للرد على إحياء النحو وانظر دراسات فى العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر المكتبة العالمية - مكتب التوزيع والنشر - علي الشبكة العنكبوتية

أما مسألة غلط الكتاب، والذي يلهج به كثير من المشككين فى القرآن الكريم وقراءاته، وقراءه، فلم يتركها النحاة أيضا بدءاً من حديث عائشة- رضى الله عنها، والروايات عن سيدنا عثمان رضى الله عنه، وانهاءً بكلام بعض المفسرين عن هذه الروايات ونحوها التى تذكر فى بعض كتب السابقين.

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ" إنَّ هذان" لحن وأن عثمان رضى الله عنه قال: إن فى المصحف لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها، وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه.

أحدها: أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن فى القرآن مع أنهم لا كلفه عليهم فى إزالته.

والثانى: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح فى الكلام فكيف لا يستقبحونه فى المصحف؟

والثالث: أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربى والعجمى.

والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب "التابوت" بالهاء على لغة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان رضى الله عنهم وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش^(١)

وقال المهدوى فى شرح الهداية: وماروى عن عائشة رضى الله عنها من قولها: إن فى القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها، لم يصح، ولم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد، إلا وله وجه صحيح فى العربية، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٢) والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان.^(٣)

قال ابن هشام: وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضى الله عنه، كما تقدم من كلام ابن تيمية، وإنما المروى عن عائشة، مارواه الفراء عن أبى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه أنها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء "والمقيمى الصلاة"^(٤) بعد قوله: "لكن الراسخون" وقوله فى المائدة ﴿إِن الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(٥) وعن قوله تعالى فى سورة طه ﴿إِن هَذَا لَسَاحِرٌ رَجُلٌ﴾^(٦) فقالت: يا ابن أخى، هذا خطأ من الكاتب.. روى هذه القصة الثعلبى وغيره من

(١) انظر رسالة ابن تيمية بمجلة البحث العلمى عدد ٢ ص ٢٧٠ وشذور الذهب ص ٥٠.

(٢) الآية ٤٢ من سورة فصلت.

(٣) مجلة البحث العلمى الموضع السابق والشذور ص ٥١.

(٤) من الآية ١٦٢ من سورة النساء وسيأتى البحث فيها.

(٥) من الآية ٦٩ من سورة المائدة، ومر الكلام عليها.

(٦) المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية الآية ٦٣ من سورة طه.

المفسرين وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها، فإن هذه القراءات كلها موجهة كما مر في هذه الآية^(١)

نقل السيوطى هذه الآثار وغيرها ثم قال: وقد أجاب العلماء بثلاثة أجوبة.

أحدها: أن ذلك لا يصح عن عثمان، فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع.

ثانيها: أنه على تقدير صحة الرواية يحمل على الرمز والإشارة، ومواضع الحذف.

الثالث: أنه مؤول على أشياء خالف رسمها لفظها، كما كتبوا لأوضاعها، ولأذبحته بألف بعد "لا" و"بأييد" بياءين، فلو قرئ ذلك بظاهر الخط لكان لحنا^(٢)

لم يقنع السيوطى بهذه الردود عن أثر السيدة عائشة رضى الله عنها فقال: وبعد؛ فهذه الأجوبة، لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة، أما الجواب بالتضعيف، فلأن إسناده صحيح، وأما الجواب بالرمز والإشارة، وما بعده؛ فلأن سؤال عروة عن الأحرف المذكورة، لا يطابقه، ثم اختار جواب ابن أشته وابن جبارة اللذين قالوا: معنى قولها: أخطأوا: أى فى اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذين كتبوا من

(١) الإتيان ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) الإتيان - المكتبة العلمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ذلك خطأ لا يجوز... إلى أن قال: وقد تكلم أهل العربية على هذه الأحرف، ووجهها أحسن توجيه^(١)

فإذا ما عدنا إلى الوراء وجدنا الزجاج رحمه الله - وهو ممن رمى بتخطئة القراءة وتلحينها - يرد أحسن الرد، وأبلغه يقول: وقال بعضهم: في كتاب الله أشياء ستصلحه العرب بألسنتها، وعذا القول عند أهل اللغة بعيد جدا، لأن الذين جمعوا القرآن، أصحاب الرسول ﷺ، وهم أهل اللغة، وهم القدوة، وهم قريبو العهد بالإسلام، فكيف يتركون شيئا يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله وجمعوه... فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم - رحمه الله عليهم - والقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب.^(٢)

وقال ابن حالويه: فإن سأل سائل: كيف جاز لعثمان، وهو إمام أن يرى لحننا في المصحف فلا يغيره؟ فالجواب في ذلك أن اللحن على ثلاثة أوجه.

أحدها: أن تنصب الفاعل وترفع المفعول، ونحو ذلك، فذلك لا يجوز في كلام ولا قرآن، ولا غيره.

(١) السابق ج ١ ص ٢٤١.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن الكريم، ج ١ ص ١٠٠، الفوائد العنكبوتية

الثانى: أن يكون اللحن خروجاً من لغة إلى لغة.. الثالث: اللحن: الفطنة. (١)

وإذا ما نحينا الوجه الأول والثالث جانباً لأنهما لا يتصلان بما نحن فيه، فإننا نرى فى الوجه الثانى تثبيتاً أى تثبيت لرسم المصحف وخطه، وتوثيقاً كل التوثيق لكتاب المصحف حيث أشاروا فى كتابتهم إلى لغات العرب المختلفة التى لم يهملها كتاب الله تعالى، ثم بعد ذلك تقيمه العرب- كل العرب- بألسنتها فيما صحت فيه الرواية ووافق مرسوم الخط، وكان له وجه فى العربية.



ومما يتصل بمقصود البحث آيتان كريمتان، أخذنا من النحويين الكثير من الجهد أيضاً لما كان فيهما من خروج على ظاهر النسق الإعرابى، هاتان الآيتان هما قوله تعالى فى سورة البقرة: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولو كن البر من آمن بالله واليوم الآخر...﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿الموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء، وحين البأس﴾ (١)، وقوله تعالى فى سورة النساء: ﴿لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة...﴾ (٢) إذ كل من "الصابرين" فى

(١) إعراب القراءات السبع وعللها ج٢ ص٣٨.

(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

آية البقرة " والمقيمين " فى آية النساء مخالف لسياقه الإعرابى عند النظرة الأولى، وكان ذلك مثار شُبُهٍ ومرأى عند من لا يعرف بلاغة لغة القرآن، وإشارة لغته إلى المقصود الدقيق من المعانى.

لقد كانت هاتان الآيتان دليل صدق على نقاء القرآن وتنحيته -بحول الله وقوته- عن تلعب البشر من ناحية، وعلى براءة النحاة من الطعن على القراءات فضلا عن القرآن، وانصياعهم لأساليبه، وعدم تخطئتهم له كما يرميهم بعض الناس من ناحية أخرى، ولو كان النحاة كما يظن بهم هؤلاء، لكان مافى هاتين الآيتين صيدا ثمينا للنحاة فمعنى العطف واضح فى الآيتين، وكان بوسعهم أن يبادروا بالتخطئة لو كانت قواعدهم سابقة على استضاءتهم بالقرآن كما يرى بعض الناس^(١).

عرض سيبويه لهاتين الآيتين فى باب " ما ينتصب على التعظيم والمدح، فقال: هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميد، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك، وسمعت بعض العرب يقول: ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾^(٢) فسألت عنها يونس، فزعم أنها

(١) دراسات فى أسلوب القرآن الكريم للشيخ عضية رحمه الله ق ١ ج ١ ص ٢٢، ونظرية النحو القرآنى ص ٥١ وفيه: النحاة وضعوا القواعد النحوية فى كفة، والقراءات القرآنية فى كفة أخرى، ثم نظروا فى القراءات، فما وافق منها القواعد النحوية وافقوا عليه واعتمدوه ومانعوا مع القواعد عارضوه أو تأولوه.

(٢) الأئمة العالمية للغة العربية والقرآن من على المطبعة المحمدية ص ١٩.

عربية، ومثل ذلك قول الله عز وجل: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾ ﴿فلو كان كله رفعا كان جيدا، فأما "المؤتون" فمحمول على الابتداء، وقال جل ثناؤه: ﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس﴾ ﴿ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا، كما ابتدأت فى قوله: "المؤتون الزكاة" (١)

وينظر للآيات بما ورد على نحوها من الشعر ثم يقول: زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: اذكر أهل ذلك واذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره؛ ثم لا ينسى تنظيره بما جاء سائراً على السنة العرب، عاماً فى استعماهم، فيقول: وهذا شبيه بقوله: إنا بنى فلان نفعل كذا؛ لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بنى فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً، وابتهاًء، إلا أن هذا يجرى على حرف النداء. (٢)

ويأتى بنقيضه؛ مما يدل على الذم والشتم، فيجوز فيه ما أجازاه فى التعظيم والمدح، فيقول: وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا بحرف نصبا:

(١) الكتاب: هـ: جـ ٢ ص ٦٢-٦٤ ب: جـ ١ ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) الكتاب هـ: جـ ٢ ص ٦٥-٦٦ ب: جـ ١ ص ٢٥٠.
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

﴿وامراته حمالة الحطب﴾^(١) لم يجعل الحمالة خيرا للمرأة، ولكنه قال: أذكر حمالة الحطب شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعمل إظهاره.^(٢)

هكذا عرض سيبويه الآيتين، وحملهما على أحسن الوجوه معنى وإعرابا، ولم يعرض ما يمكن أن يتصوره العقل والتفسير من وجوه أخرى.

ويأتى المبرد فيحمل آية النساء على ما حملها عليه سيبويه، ويشير إلى الأثر المعنوي، فيقول: إذا قال: جاءني عبد الله الفاسق، فليس يقول إلا وقد عرفه بالخبث، والفسق، فنصبه بأعنى، وما أشبهه من الأفعال نحو: أذكر، وهذا أبلغ في الذم؛ أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح، وقول الله تعالى: ﴿والمقيمين الصلاة﴾ بعد قوله ﴿لكن الراسخون في العلم منهم﴾ إنما هو على هذا.

ثم يعرض للرأى الآخر الذى ظهر، وتردد بين النحاة آنذاك، فيقول: ومن زعم أنه أراد ومن المقيمين الصلاة، فمخطئ فى قول البصريين، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمرة المخفوض، ومن أجازهم من غيرهم، فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب.^(٣)

(١) الآية ٤ من سورة المسد وقرأ بالنصب عاصم وابن محيظن وانظر إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٢٢٥ وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٤٥.

(٢) الكتاب هـ: ج ٢ ص ٧٠ ب: ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) المكتبة العلمية حلب كتبة التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ذكر هذا الرأى الزجاج^(١) ولم ينسبه كالمبرد، ورده بما رده به المبرد، وذكره القرطبي - أيضا دون نسبة - وأضاف إليه رأين آخرين لا يخرجان عنه.

أحدهما: أنه معطوف على الكاف فى "إليك" والمعنى يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة أى النبيين.

والثانى أنه معطوف على الكاف فى "قبلك" أى من قبلك، ومن قبل المقيمين. ثم قال: وهذه الأجوبة الثلاثة لاتبجوز؛ لأن فيها عطف مظهر على مضمحل مخفوض^(٢)

ويضيف الزجاج وجهها ثالثا، وهو أن "المقيمين الصلاة" نسق على "ما" والمعنى: يؤمنون بما أنزل إليك، وبالمقيمين الصلاة، أى ويؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة.^(٣)

هكذا يذكره الزجاج دون نسبة، ويرتضيه مع رأى سيبويه الأسبق، وينسبه النحاس للكسائى ويذكر رد الأخفش عليه بقوله: وهو بعيد، لأن المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين، ولكن النحاس يستأنس له مرة أخرى بحكاية محمد بن جرير الطبرى أنه قيل له: إن المقيمين هنا: الملائكة عليهم السلام لدوامهم على الصلاة والتسبيح والاستغفار، ومن ثم يختاره

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص ١٣١.

(٢) تفسير القرطبي ج٦ ص ١٤٥.

(٣) معانى الزجاج ج٢ ص ١٣٠ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

الطبرى، ويذكر أن النصب على المدح بعيد، إنما يأتى المدح بعد تمام الخير، وخير "الراسخ" فى "أولئك" (١)

لم يُذكر شرط الطبرى فى ماقرأته من كتب النحو، وقال العلامة الألوسى: لادليل على أنه لايجوز الاعتراض بين المبتدأ والخير (٢)

فتلخص أن فى آية النساء وجهين مقبولين، أحدهما رأى سيبويه، والثانى رأى الكسائى.

ذكر القرطبى أن فى الآية أقوالاً ستة أصحها قول سيبويه، وقال النحاس عنه: وهذا أصح ما قيل فى "المقيمين" (٣)، وقال الزجاج: ولسيبويه والخليل وجميع النحويين فى هذا باب يسمونه باب المدح، قد بينوا فيه صحة هذا، وجودته (٤)

ولم ينس أرباب المعانى الإشارة إلى بلاغة القطع إلى النصب على المدح فى الآية مما ينصر رأى سيبويه ويثبته، قال الزمخشري: "والمقيمين الصلاة" نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد قصره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولايلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا فى خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب - يريد كتاب

(١) القرطبى ج٦ ص١٤٥.

(٢) تفسير روح المعانى ج٦ ص١٤٥.

(٣) القرطبى الموضع السابق.

(٤) معنى القرآن وإعرابه ج٢ ص١٣١.

سيبويه- ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان. (١)

ويقول الشيخ رشيد رضا: تغيير الإعراب في الكلمة بين أمثالها ينبه الذهن إلى التأمل فيها، ويهدى الفكر إلى استخراج مزيتها وهو من أركان البلاغة. (٢)



أما آية البقرة فترى الزجاج يتوسع في إعرابها، فيعرب: "الموفون" ليضيف وجهها إعرابيا آخر يمكن قبوله في "الصابرين" يقول: "والموفون بعهدهم" في رفعها قولان: الأجود أن يكون مرفوعا على المدح- أى مقطوعا مما قبله إلى الرفع- لأن النعت إذا طال وكثر؛ رفع بعضه، ونصب على المدح والمعنى: وهم الموفون بعهدهم، "والصابرين" في نصبها وجهان، أجودهما المدح، كما وصفنا في النعت إذا طال؛ المعنى: أعنى الصابرين. قال بعض النحويين- والكلام للزجاج وهو الوجه الثاني-: إنه معطوف على "ذوى القربى" وهذا لا يصلح، إلا أن يكون "والموفون" رفع على المدح لأن مافى الصلة لا يعطف عليه بعد المعطوف على الموصول. (٣)

(١) الكشاف للزمخشري ج١ ص ٣١٣ .

(٢) تفسير المنار للشيخ رشيد رضا ج٦ ص ٥٣ .

(٣) معانى القرآن لإعراب الزجاج ج١ ص ٤٧ والتجويز والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

يريد أنه لا يجوز عطف " الصابرين " على " ذوى القربى " مع إعراب " الموفون " معلوم على " من آمن " لما فيه من العطف على الموصول قبل تمام الصلة،^(١) أما على كونه خيرا لمبتدأ محذوف فتكون الجملة معترضة بين أجزاء الصلة، وهو مما لا غبار عليه فى قياس النحو.^(٢)

بعض النحويين الذى لم يسمه الزجاج هو الكسائى كما ذكره القرطبي.^(٣)

ويضيف العكبرى وجها ثالثا فى إعراب " الموفون " ، فيرتب عليه صحة عطف الصابرين على ذوى القربى يقول: والوجه الثالث: أن يعطف " الموفون " على الضمير فى " آمن " ، وجرى طول الكلام بجرى توكيد الضمير - يشير إلى قاعدة عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده بالمنفصل - فعلى هذا يجوز أن ينتصب " الصابرين " على إضمار أعنى، والعطف على " ذوى القربى " لأن " الموفون " على هذا الوجه داخل فى الصلة^(٤)

ومع محاولة الزجاج والعكبرى التماس وجه للعطف، فإننا نرى قوة النصب على القطع إلى المدح، كما قوى الزجاج - نفسه - رفع " الموفون "

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج١ ص٢٣١ وانظر إعراب القرآن للعكبرى على هامش

الجلالين ج١ ص٣٤٢.

(٢) المغنى ج٢ ص٢٩١.

(٣) القرطبي ج٢ ص٢٤٠.

(٤) إعراب القرآن للعكبرى على الجلالين ج١ ص٣٤١ الشبكة العنكبوتية المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

على القطع لما فيه من الإشارة إلى عظم فضيلة الصبر، وبيان مكانتها، ولاغرو فقد قيل: الصبر نصف الإيمان،^(١) يقول أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح أو للذم وخولف الإعراب في بعضها، فذلك تفنن، ويسمى قطعاً، لأن تغيير المؤلف يدل على زياده ترغيب، في استماع المذكور، ومزيد اهتمام بشأنه^(٢)

وقال الراغب: ولما كان الصبر من وجه مبدأ للفضائل، ومن وجه، جامعاً لها- إذ لا فضيلة إلا وللصبر فيها أثر بليغ- غير إعرابه تنبيهاً على هذا المقصد.^(٣)

وما أحسن وأقطع قول العلامة الألويسي: "والصابرين في البأساء والضراء" نصب على المدح بتقدير أخص، أو امدح، وغير سبكه عما قبله تنبيهاً على فضيلة الصبر، ومزيته على سائر الأعمال، حتى كأنه ليس من جنس الأول ومجئ القطع في العطف مما أثبتته الأئمة الأعلام، ووقع في الكتاب أيضاً، واستحسنه الأجلة، وجعلوه أبلغ من الإتياع.^(٤)



(١) حديث موقوف وانظر الترغيب والترهيب ج٤ ص١٤٥.

(٢) حاشية الجمل على الجلالين ج١ ص١٤٢.

(٣) السابق الجزء والصفحة .

(٤) روح المعاني للألويسي ج٢ ص٤٧ .
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ومما يتصل مما نحن منه بسبيل - أيضا - قوله تعالى: ﴿لولا أخرجتني إلى
أجل قرب فأصدق وأكن من الصالحين﴾^(١) فقد قرأ غير أبي عمرو بجزم
أكن" وهذه القراءة من أدل الأدلة على أن النحاة قد وقفوا عند النص
القرآني وبنوا قواعدهم عليه، ولأن القرآن عربي ذهبوا يلتمسون له نظيرا
في كلام العرب، وقد أثمرت هذه القراءة قاعدتين نحويتين، إحداهما
العطف على المعنى، ويسمى بالعطف على التوهم في غير القرآن.^(٢)

والثانية العطف على المحل أو بتعبير القدماء الموضع .

وأول من تكلم في هذه الآية سيبويه؛ قال في " باب الحروف التي
تنزل منزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي": وسألت الخليل
عن قوله عز وجل: ﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾ فقال: هذا كقول
زهير:

بدالي أى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا^(٣)

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاء الثاني، وكأنهم قد
أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذى قبله قد يكون
جزما، ولا فاء فيه؛ تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا

(١) من الآية ١٠ من سورة المنافقون.

(٢) انظر المغنى ج٢ ص٤٢٣.

(٣) من الطويل وقال البغدادي: أنكر الميرد رواية الجهم وقال: سرور الخفض لاتضم وتعمل

توهموا هذا. ^(١) ومنه نفهم أن سيبويه والخليل يريان الآية من باب العطف على المعنى.

واقترب العكبرى من التصريح بالمصطلح الحوى، فقال: ويقرأ بالجزم حملا على المعنى، والمعنى: إن أخرتني أكن. ^(٢)

وافق سيبويه والخليل والعكبرى فى القول بالعطف على المعنى ابن الناظم فى تميم شرح ابيه على التسهيل ^(٣)، وعبر بالتوهم، والبغدادى فى الخزانة. ^(٤)

ذكر المبرد الآية فى ثلاثة مواضع من كتابه "المقتضب" جاعلها من باب العطف على الموضوع "المحل" يقول: وعلى هذا قرئ " فأصدق وأكن من الصالحين" لأنه حملة على موضع الفاء ^(٥)، ويقول: وعلى هذا قراءة من قرأ " فأصدق وأكن من الصالحين" حملة على موضع الفاء، ولم يحمله على ما عملت فيه. ^(٦)

ويصرح أكثر فيقول: ونظير هذا:

(١) الكتاب هـ: ج ٣ ص ١٠٠، ب: ج ١ ص ٤٥٢.

(٢) إعراب القرآن بهامش الجلالين ج ٤ ص ٤٠٠.

(٣) شرح التسهيل ج ٤ ص ٤٧.

(٤) خزانة الأدب ج ٩ ص ١٠٣.

(٥) المقتضب ج ٢ ص ٣٧٧.

(٦) السابق ج ٤ ص ١١١.

فلسنا بالجبال ولا الحديداء

حمل الثانى على الموضع، كانه قال: فلسنا الجبال، ولسنا الحديداء، ومثله قول الله عز وجل: " فأصدق وأكن " لولا الفاء كان " أصدق " مجزوما، كما انه لولا الباء، لكانت الجبال منصوبة، لأنه خبر " ليس " (١)

ساير المبرد في القول بالعطف على المحل الزجاج (٢)، والسيرافى، وأبو على الفارسى، (٣) وأبو زرعة (٤) والقرطبي، (٥) ونظر الأحيوان بما هو صريح فى العطف على المحل فقالا: ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿من يضل الله فلا هادى له ويذرهم﴾ (٦) لما كان فلا هادى له فى موضع فعل مجزوم حمل " يذرهم " عليه (٧).

ذكر ابن هشام الآية الكريمة فى موضعين؛ أولهما فى الجمل التى لها محل من الإعراب حيث ذكر منها الجملة الواقعة بعد الناء أو إذا جوابا لشرط جازم ثم قال: قرأ غير أبى عمرو: " لولا أخرتنسى إلى أجل قريب فأصدق وأكن " بالجزم فقبل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء،

(١) السابق ج٤ ص٣٧١ وانظر البيت الشاهد فى المواضع الثلاثة والخزانة ج٣ ص٢٦٠ .

(٢) معانى القرآن ج٥ ص١٧٨ .

(٣) معنى ابن هشام ج٢ ص٤٧٧ والألوسى ج٢٨ ص١١٧ .

(٤) حجة القراءات له ص٧١٠ .

(٥) تفسير القرطبي ج١٨ ص١٣١ .

(٦) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف .

(٧) حجة القراءات والقرطبي الموضعان السابقان .

وجزم "أصدق" ويسمى العطف على المعنى، ويقال فى غير القرآن: العطف على التوهم، وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها، وهو "أصدق" ومحل الجزم، لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ"إن" مقدرة، وإنه كالعطف على "من يضل الله فلا هادى له ويذرهم" بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب.^(١)

والثانى فى العطف على التوهم حيث أشار إلى وقوعه فى جميع أنواع الإعراب ثم قال: فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءة غير أبى عمرو: "لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن" فإن معنى "لولا أخرتني فأصدق" ومعنى "إن أخرتني أصدق" واحد، وقال السيرافى والفارسى هو عطف على محل "فأصدق" كقول الجميع فى قراءة الأخوين: "^(٢) من يضل الله فلا هادى له ويذرهم" بالجزم، ويرده أنهما يسلمان أن الجزم فى نحو: اتنى أكرمك بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأن الفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر.^(٣)

(١) المغنى ج٢ ص ٤٢٢-٤٢٣.

(٢) حمزة والكسائى وانظر حاشية الأمير على المغنى ج٢ ص ٩٧. ويبدو أنها أخوة مكان؛ إذ كان كوفيين، لأخوة نسب.

(٣) المغنى ج٢ ص ٤٧٧ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

يعنى هذا أن ابن هشام يرى الآية من قبيل العطف على المعنى كراى الخليل وسيبويه، وهو ما صرح به فى نهاية حديثه فى الموضع الأول حيث قال: وبعد: فالتحقيق أن العطف فى الباب من العطف على المعنى، لأن المنصوب بعد الفاء فى تأويل الاسم^(١)

اعتذر الدمامينى للسيرا فى والفارس فقال: لهما أن لا يجعل المصدا معطوفا بل هو خير لمخذوف، والجملة جواب شرط مقدر، والفعل معطوف عليه، والتقدير إن تؤخرنى فتصدقى ثابت، وأكن، فالفاء رابطة للجواب.^(٢)

ذكر الألوسى الرأين محررا الفرق بين النوعين من العطف، ومحاوفا الجمع بينهما فى الآية الكريمة فقال: والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العامل فى العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل فى العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود، واستظهر أن الخلاف لفظى فمراد أبى على والزجاج العطف على الموضع المتوهم، أى المقدر، إذ لا موضع هنا على التحقيق، لكنهما فرا من قبح التعبير^(٣)

ونقول فر غيرهما من قبح التعبير كأبى البقاء وابن هشام دون تشويش للقواعد وخلط للأبواب حيث قالوا بالعطف على المعنى فى القرآن .

(١) السابق ج٢ ص٤٢٢-٤٢٤.

(٢) حاشية الأمير على المعنى ج٢ ص٩٧.

(٣) لمكتب بقعة العالمة لكتبة التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

وإذ حررنا الرأيين فإننا نرى أن توجيه الآية على العطف على المعنى هو الأولى لعدم ذكر لفظ العامل، بالإضافة إلى ما ذكره ابن هشام.

أما قراءة أبي عمرو، فنصب " وأكون " واستظهر لها الأصبهاني^(١) بقوله: لأن الحمل على اللفظ عندهم أحسن من الحمل على الموضع، إذ لم يظهر في الموضع إعراب.^(٢)

ونقول: إن قراءة الجزم واتفاق جمهور القراء عليها، ورسم المصحف بها تناسب الموقف والحال التي تسجله الآية، فسياق الآية: ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ وكأني بصاحبها - أعادنا الله وعافانا - قد عاين ما عاين فهو يبادر الموت، ويسرع لسانه في طلبه، وهو ما يشير إليه حذف ياء المتكلم من " رب " وتوالي الفتحاح " فأصدق وأكن " ولكن الموت يعاجله فيحاول الاختصار عن طريق الجزم حيث تحذف الواو، ولعله يكمل دعوته قبل الموت فيستجيب الله له، كما تشير هذه القراءة أيضا إلى رغبته الأكيدة، وعزمه الشديد على الإنفاق، إذا

(١) علي بن الحسين بن علي الأصبهاني الباقولي، ويلقب بجامع العلوم من كتبه البيان في شواهد القرآن، والجواهر، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات توفي سنة ٥٤٣هـ. إنباه الرواة ج٢ ص٢٤٧-٢٤٩ والبغية ج٢ ص١٦٠.

(٢) كشف المشكلات وإيضاح العضلات -٢- ص١٣٥١ .

تحقق له طلبه ولكن هيهات: ﴿ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها والله خير بما تعملون﴾^(١)



ماسبق في الآيات كان مخالفا لظاهر القواعد رسما وقراءة، وهناك ما خالف القياس المشهور من القواعد، ولكن في بعض القراءات، ونشير إلى نموذجين منها لنرى موقف النحاة منها، وهل رفضوها، وأنكروها، وخطئوها، أم سلموا بها، واطمأنوا إليها، وجعلوها قياسا يحتذى.

أولهما: قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ قرأها ستة من السبعة بنصب "الأرحام" على معنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وقرأ حمزة وغيره بجر "الأرحام"^(٢) وهى القراءة التى كانت مثار جدل بين النحويين فيما بينهم من ناحية وبين لائميهم من ناحية أخرى فقد أصل قدامى النحويين، أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، وتم هذا التأصيل بناءً على الكثير المشهور الوارد فى كلام العرب وفى أى القرآن الكريم أيضاً، وبناءً على ضعف الضمير المجرور بلزوم اتصاله وعدم وجود منفصل يقع موقعه، كالمرفوع والمنصوب، وهو لا يستقل بنفسه فى حال فصار مع جاره كلمة واحدة أو كالكلمة

(١) الآية الأخيرة من سورة المنافقون.

(٢) نسبها إلى رسول الله ﷺ ابن مجاهد وابن خالويه، وقرأ بها ابن عباس والحسن وأبى رزين، ومجاهد وقتادة والنخعى والأعمش ويحى بن وثاب وانظر إعراب القراءات السبع لابن خالويه المطبوعة بدار الكتب والخطوط القومية والقراءات على الشبكة العنكبوتية ص ٣٧٦.

الواحدة وضعف عن أن يعطف عليه بدون إعادة الجار مع المعطوف إشارة إلى وجود الجار بعد أن خف الشعور به بامتزاجه بالضمير خاصة إذا كان حرفاً، ومن هنا قال سيوييه: ومما يقبح أن يَشْرَكُهُ المظهرُ علامة المضمّر الجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله^(١)، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها، لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتونين، فصارت عندهم بمنزلة التونين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أن يتبعوه إياه، وإن وصفوا^(٢)، لا يحسن لك أن تقول: مررت بك أنت وزيد، كما جاز في ما أضمرت في الفعل نحو قمت أنت وزيد^(٣)... إلى أن يقول: وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب^(٤) وذكر ثعلب عن الكسائي أنه لا ينسق على المضمّر ولا يؤكد^(٥) وحكاية ثعلب عن الكسائي يشوبها العموم والإطلاق اللذان لا يتفقان مع التحديد الدقيق للقاعدة وواقع اللفظة الاستعمالي.

علل المازني عدم جواز العطف على الضمير الجرور إلا بإعادة الجار بعدم جواز قلب العطف فقال: كما لا يجوز عطف المضمّر الجرور على

(١) أي متصلاً به .

(٢) فيه إشارة إلى استمداد الكوفيين تسميتهم للتوكيد صفة من كلام سيوييه .

(٣) الكتاب هـ: ج ٢ ص ٣٨١ ب: ج ١ ص ٣٩١ .

(٤) الكتاب هـ: ج ٢ ص ٤٨٢ ب: ج ١ ص ٣٤٠ .

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٢٤ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

الظاهر إلا بإعادة الجار لا يجوز عطف الظاهر على المضمير المجرور إلا بإعادة الجار. (١)

رَدَّدَ النحويون هذا الأصل، بين جازم به وحده، وحامل ماخالفه على ضرورة الشعر، وبين مجيز معه غيره بناءً على ماورده من الشواهد الشعرية، وبعض الأمثلة الشعرية، وبعض الآيات القرآنية المحتملة له ولغيره.

يقول الشيخ عضيمة رحمه الله: والكثير في القرآن هو إعادة الخافض، واحتملت آيات كثيرة أن تكون من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض (٢).

وذكر هذه الآيات ثم قال: هذه الآيات محتملة وليست متعينة للعطف على الضمير المجرور- كما شرحنا ذلك- والكثير هو إعادة الخافض سواء كان حرفاً كقوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يَبْجِيكُمْ مِنْهَا وَمَنْ كُلَّ كُفْرٍ﴾ (٣)، ﴿مَا لَكُمْ مِنْ عِلْمٍ وَلَا آيَاتِهِمْ﴾ (٤) أو اسماً كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالْهَآبَاتُكُ﴾ (٥)، ﴿وَهَذَا فِرَاقُ بِنِي وَبَيْنِكَ﴾ (٦) ﴿فَافْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (٧)

(١) حاشية المحقق في الكتاب هـ جـ ٢ ص ٣٨١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ ص ٧ وحجة أبي زرعة ص ١٨٨ - ١٩٠.

(٢) دراسات في أسلوب القرآن الكريم ق ١ ج ٣ ص ٥٤٣ - ٥٤٧ حرف الواو .

(٣) الآية ٦٤ من سورة الأنعام .

(٤) الآية ٥ من سورة الكهف .

(٥) الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٦) الآية ٧٨ من سورة الكهف .

(٧) الآية ٢٠ من سورة التوبة .

(٧) الأمانة ٢ العلم للعلامة ابن كثير في التفسير والتجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

هكذا بنيت القاعدة على الكثير الشائع الغالب المشهور من كلام العرب وآى القرآن، فماذا كان موقف النحويين من الآية الكريمة وأمثالها؟ * لم يتعرض سيبويه للآية الكريمة وأمثالها من هذه الناحية، وذلك راجع فيما نظن إلى أحد أمور ثلاثة؛ أولها: أنها لم تبلغه كقراءة، إذ كان أهل البصرة يقرءون بالنصب.

ثانيها: أنه وجد لبعض مثيلاتها وجهاً آخر غير العطف على الضمير المحرور على نحو ما مر بنا من جملة "والمقيمين بالصلاة" بعد قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون فى العلم﴾^(١) على القطع إلى النصب قصداً للتعظيم والمدح^(٢).

ثالثها: أنه تخرج أن يقول فى كتاب الله ما يقوله فى كلام البشر، فترك الكلام فى الآية لعل الله يفتح لغيره فيها ما لم يفتح له.

تورط فى هذا الأخير بعض النحويين؛ قال المبرد: وقرأ حمزة: "الذى تساءلون به والأرحام" وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر^(٣).

وقال الزجاج: القراءة الجيدة نصب "الأرحام" المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها؛ فأما الجرفى "الأرحام" فخطأ فى العربية، ولا يجوز

(١) الآية ١٦٢ من سورة النساء، وسبق الحديث عنها.

(٢) الكتاب هـ: ج٢ ص ٦٣ ب: ج١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣) الكامل طبع التجارية ج٢ ص ٣٩. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم لأن النبي قال:
لا تخلفوا بأبائكم.^(١)

رد القرطبي مسألة الخطأ في أمر الدين بأن الله سبحانه وتعالى له أن
يقسم بما شاء ويمنع ما شاء، ويبيح ما شاء، فلا يبعد أن يكون قسما^(٢)،
ونقل الأولوسى عن بعضهم أن قول الشخص الآخر: أسألك بالرحم أن
تفعل كذا، ليس الغرض منه سوى الاستعطاف، وليس هو كقول القائل:
والرحم لأفعلن كذا^(٣).

الفراء رد القاعدة كما ذكرها سيبويه، قال: خفض الأرحام كقولهم
با لله والرحم، وفيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى
به، وإنما يجوز هذا في الشعر^(٤)، وخفف من لهجته وكأنه تراجع بعض
الشيء عنها فقال في قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم
له بمشركين﴾^(٥). وقد يقال إن "من" في موضع خفض، يراد جعلنا
لكم... ولمن وما أقل ما ترد العرب مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه^(٦).

(١) معاني القرآن وإعرابه ج٢ ص ٦.

(٢) القرطبي ج٥ ص ٥٥.

(٣) الأولوسى ج٤ ص ١٨٤-١٨٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ج١ ص ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) الآية ٢٠ من سورة الحجر.

(٦) معاني الفراء ج٢ ص ٨٦ المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

فى كتب المتأخرين ينسبون للفراء جواز العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار مطلقاً^(١)، فلعله فى غير المعانى، وفى نظرنا لو كانت هذه النسبة صحيحة لكان الأولى بتسجيلها كتاب المعانى.

نسب القول بجواز ذلك أيضاً للأخفش^(٢)، لكن حديثه عن الآية يشير إلى أنه من المانع يقول: وقال بعضهم "الأرحام" جر، والأول أحسن لأنك لا تجرى الظاهر المحرور على المضمرة المحرور^(٣)، أى بدون إعادة الجار، ولكنه يقبل القراءة على وجه آخر، هو أن تكون بجرورة بياء محذوفة دلت الباء التى فى "به" عليها، وبقي عملها، قال ابن مالك: ذكر هذا الأصل الأخفش فى المسائل^(٤).

ولعل تعبيره بـ "أحسن" هو الذى أوحى إلى من نسبوا إليه الجواز بالقول به، إذ لا مانع أن يكون النصب أحسن والجر حسناً، أشار إلى ذلك القشيري فى تفسيره بقوله: لعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح، وإن كان غيره أفصح منه، فإننا لاندعى أن كل القراءات على أفصح الدرجات فى الفصاحة^(٥).

(١) انظر كشف المشكلات وإيضاح العضلات للأصبهاني ج١ ص ١٥٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ج٣ ص ١٢٤٦ وشرح التسهيل له ج٣ ص ٣٧٥، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٩ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج٣ ص ٣٧٣.

(٣) معانى القرآن للأخفش ج١ ص ٤٣٠ - ٤٣١.

(٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج٢ ص ٦٩٣، ص ٨٢٨ - ٨٣٠.

(٥) خزانة الأدب للبيدائى ج٥ ص ١٢٩، وانظر شرح الكافية الشافية ج٣ ص ١٢٥٤. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

رأى جواز العطف على الضمير المحرور فى الآية أبو زرعة قال: وأنكروا أيضا أن الظاهر لا يعطف على المضمرة الذى لم يجر له ذكر، فتقول مررت به وزيد، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم الهاء ذكر فهو حسن، وذلك عمرو مررت به وزيد وكذلك الهاء فى قوله: ﴿تساءلون به﴾ وتقدم ذكرها وهو قوله: ﴿واتقوا الله﴾^(١) وكان أبا زرعة يشترط للضمير المحرور المعطوف عليه أن يكون عائده مذكورا فى الجملة وهو شرط لا معنى له، لأن العائد لا بد أن يكون ملحوظا مفهوما حالا أو مقالا، إذ لا يعقل أن يتكلم بضمير غير معهود مرجعه للمخاطب وإلا كان الكلام عبثا إلا أن يقال: إن وجود لفظ العائد فى الجملة يقوى الضمير وينص على المقصود به.

سبق بالقول بالجواز مطلقا يونس وقطرب^(٢)، وحكى الأخير عن العرب: ما فيها غيره وفرسه بالجر على الهاء، وهو مستند المجيزين من النثر.

وأجازه بشرط الفصل بالضمير المنفصل الجرمى والزيادة^(٣). هؤلاء من المتقدمين أما المتأخرون، فقد أجازه القرطبي قائلا: وقال جماعة: هو معطوف على المكنى فإنهم كانوا يتساءلون بالرحم، يقول الرجل: سألتك

(١) حجة القراءات لأبى زرعة ص ١٩٠.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٣ ص ١٢٤٦-١٢٥٠ وشرح التسهيل له ج ٣

ص ٣٧٦ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٤-٥٤٥ والخزانة ج ٥ ص ١٢٤.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ج ٢ ص ٤٧٠-٤٧١ والنكت الحسنان ص ١٣١ وجمع

بإله والرحم، هكذا فسر، الحسن والنحى وبجاهد، وهو الصحيح فى المسألة^(١)، واختاره القشيري^(٢)، وأبو على الشلوبين^(٣)، وتحمس له ابن مالك، وأطال البحث فى المسألة، وأكثر من شواهدا ورد حجج المانعين فقال^(٤): وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الحار كقوله تعالى: ﴿فقال لها ولأمرض اتيا طوعا أو كرها﴾^(٥)، ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾^(٦) و ﴿ينجيكم منها ومن كل كرب﴾^(٧) وإعادته مختارة لا واجبة، وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين، وأجاز الفراء فى "ما" من قوله تعالى: ﴿قل الله يفتيك فيهن وما يتلى عليكم﴾^(٨) الرفع عطفاً على "الله" والجر عطفاً على "فيهن"، وأجاز عطف "من لستم" على ﴿لكم فيها معاش﴾^(٩).

(١) القرطبي جده ٣-٤.

(٢) السابق جده ٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج٣ ص٣٧٦ وشرح الكافية الشافية له ج٣ ص١٢٤٩.

(٤) شرح التسهيل ج٣ ص٣٧٥-٣٧٧ وانظر شرح الكافية الشافية ج٣ ص١٢٤٦-

١٢٥٥.

(٥) من الآية ١١ من سورة فصلت.

(٦) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

(٧) من الآية ٦٤ من سورة الأنعام.

(٨) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٩) من الآية ٢٠ من سورة الحجر المكتبة العالمية لكنب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

وللموجبين إعادة الجار حجتان: إحداهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب اه^(١) فلا يعطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلولة محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

وفى الحجتين من الضعف ما لا يخفى، لأن شبه التنوين لا يعطف عليه بوجه ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد منه بإجماع، فللعطف أسوة بهما.

قول ابن مالك: بإجماع؛ غير مسلم لأنه سبق أن الكسائي لا ينسق على المضمرة ولا يؤكد^(٢)، أما المساواة بين العطف والتوكيد والبدل فقد رده ابن الناظم قال: والفرق بين التوكيد والعطف أن التوكيد مقصود به بيان متبوعه فينزل منه منزلة الجزء^(٣) بخلاف العطف الذي يقتضى المغايرة، وقال: وأما البدل فالفرق بينه وبين العطف أن البدل فى نية تكرار العامل

(١) أسهب أبو على فى بان أوجه الشبه والمعاقبة فى كتابه الحجة فى علل القراءات السبع وانظر منه جـ ٣ ص ٢٢٥-٢٣٧ رسالة ماجستير لـ "د. أحمد السيد الحديدى" بكلية اللغة العربية بالقاهرة والمنصورة.

(٢) ارجع إلى صـ من البحث وانظر بمجالس ثعلب ص ٣٢٤.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٤٧.

فاتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له ولنجار جميعا، لأن البدل في قوة المصرح معه بالعمل، وليس كذلك المعطوف^(١).

ونعود إلى كلام ابن مالك: وأما الثانية فيدل علمه بضعفها أنه لو كان حلول كل واحدة من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجوز في: رب رجل وأخيه^(٢)... ويذكر أمثلة أخرى ثم يقول:

فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ماتعلقوا به مانعا وجب الاعتراف بصحة الجواز، ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿وكفر به والمسجد الحرام﴾^(٣). يجر المسجد الحرام بالعطف على الهاء لا بالعطف على "سبيل"^(٤) لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة، داخل في الصلة، وتوقى هذا المحذور حمل أبا على الشلوين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة^(٥).

(١) شرح ابن الناظم الموضع السابق.

(٢) إذ لا يجوز إضافة "رب" إلى المعرفة وانظر شرح التسهيل ج٣ ص ٣٧١.

(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٤) من قوله تعالى في الآية: ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾.

(٥) شرح التسهيل ج٣ ص ٣٧٦ وشرح الكافية الشافية ج٣ ص ١٢٤، وما رفضه ابن

مالك والشلوين رضي الأخفش وأبو علي الفارسي والزحسري، وله وجه نى المعنى

وانظر معانى القرآن للأخفش ج١ ص ٣٦٦، وحجة أبي علي ج٣ ص ٢٣٧ وكشاف

الزحسري ج١ ص ١٣١.

يشير ابن مالك - هنا - إلى قاعدة عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ودكر لصحة ذلك في الآية وجهان، أحدهما: أن "وكفر به" في معنى الصد عن سبيل الله، فالعطف على سبيل التفسير، والفاصل ليس بأجنبي.

ثانيهما: أن موضع "وكفر به" عقيب المسجد الحرام، إلا أنه قدم لفرط العناية به^(١).

يواصل ابن مالك تثبيته لرأيه وتقويته إياه فيقول: ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة "تساءلون به والأرحام"، وهي أيضا قراءة ابن عباس والحسن وأبي رزين، ومجاهد وقتادة، والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، ومثل هذه القراءة، ما روى البخاري في باب الإجارة إلى العصر من قوله ﷺ "إنما مثلكم واليهود والنصارى"^(٢) بالجر، وقول بعض العرب ما فيه غيره وفرسه ويضيف من شواهد الشعر تسعة أبيات^(٣).

هذا ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل، وذكر مثله في شرح الكافية الشافية ثم قال:

(١) تفسير روح المعاني للألوسي ج ٢ ص ١٠٩.

(٢) صحيح البخاري ط الشعب ج ٣ ص ١١٨ وانظر فتح الباري ج ٤ ص ٥٢٢ وللحديث

، واية أخرى نظرها في ج ١ ص ١٤٦.

(٣) شرح التسهيل ج ٢ ص ٣٧٦-٣٧٨.

ولأجل القراءة المذكورة ، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر، بل نبهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده^(١)، وسجل ذلك فى الألفية فقال:

وعود خافض لى عطف على ضمير خفض لا ما قد جعل
وليس عندى لازماً إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتاً^(٢)

وأفرد لحديث البخارى السابق بحثاً فى كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" فذكر نص الحديث ثم قال: تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش، والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نشرًا ونظمًا^(٣) ثم بين ضعف احتجاجهم على نحو ما بين فى شرحى التسهيل، والكافية الشافية مستشهدا بالآيات والشواهد الشعرية، وحكاية قطرب، ومستأنساً بأراء سابقيه من المجيزين ثم قال: فقد تبين بالدلائل التى أوردتها صحة العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل^(٤).

وانتصر أبو حيان لهذا الرأى حتى احتد على مانعيه بقوله: ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل

(١) شرح الكافية الشافية ج٣ ص١٢٥٤.

(٢) انظر الألفية آخر باب العطف وشرح ابن الناظم ص٥٤٤.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٠٧.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١٠٧-١١١.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون^(١).

ومن قال بعدم لزوم إعادة الجار -أيضا- ابن هشام، قال بعد أن مثل لإعادة الخافض: ولا يجب ذلك خلافا لأكثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأمر حرام﴾ بخفض الأرحام، وحكاية قطرب مافيها غيره وفرسه^(٢).

وأخيرا علق العلامة البغدادي على محاولات الأنباري تصحيح رأى البصريين وتفنيد حجج الكوفيين بقوله: ولا يخفى ما فى غالبه من التعسف^(٣).

وجعل الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين أمر تعوزه الدقة، لأن المسألة لم يتفق عليها لا عند البصريين ولا عند الكوفيين كما كشف عنه هذا البحث.



على أن الآية وأمثالها لم تعدم تخريجات أخرى، جاءت على قياس المشهور من كلام العرب والمتفق عليه بين أهل الصناعة، وهو حذف حرف الجر من اثناني لدلالة الأول عليه، وأول من وجه الآية بذلك

(١) البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٩.

(٢) شذور الذهب ص ٤٤٩.

(٣) خزنة الأدب ج ١ ص ١٢٧ وانظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ج ٢ ص ٤٦٣-٤٧٤. المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

صراحة^(١) - في حدود ما وصلنا من المصادر - ابن خالويه النحوي المتوفى سنة (٣٧٠هـ)^(٢) قال: وقرأ حمزة وحده: ﴿وَالأَرْحَامُ﴾ بالجر، أراد تساءلون به وبالأرحام، فأضمر الخافض على قول العجاج، أنه كان إذا سئل: كيف تجددك؟، قال: خير، عافاك الله، يريد: بخير^(٣).

ويعقد ابن جنى بابا في الخصائص، في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، ويستشهد بحكاية ابن خالويه، وينسبها إلى رؤية، ثم يقول: وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة، وهي قوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾، ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف، على ما رآه، وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك، وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إننى لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باءً ثانية حتى كأننى قلت "وبالأرحام" ثم حذف الباء لتقدم ذكرها، كما حذف لتقدم ذكرها في نحو قولك: "بمن تمرُّ أمرُّ"، و"على من تنزل أنزل"، ولم تقل أمر به، ولا أنزل عليه لكن حذف الحرفين لتقدم ذكرهما^(٤).

(١) نقول ذلك لأن الأخص أرسى هذه القاعدة، ولم يمثل بالآية، وفضل قراءة النصب على قراءة الجر، وإن أوحى تمثله بنظائر الآية من الكلام والشعر يهكأن حمل الآية عليها وانظر صـ من البحث وشرح الكافية الشافية لابن مالك ج٢ ص٦٩٣، ص٨٢٨-٨٣٠.

(٢) بغية الرعاة ج١ ص٥٢٩.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ج١ ص١٢٧.

(٤) الخصائص لابن جنى ج١ ص٢٨٥-٢٨٧.

ولخص ابن يعيش ما ذكره ابن جنى ثم قال: وكثر عنهم حذف حرف الجر، وذكر له عدة شواهد شعرية^(١)، وذكر ابن عصفور الآية، وقراءة حمزة لها ثم قال: فقد يتخرج ذلك على القسم، وقد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لتيابة حرف العطف منابه.^(٢)

وبعد فليعذرني القارئ في إطالة البحث حول هذه الآية وكثرة النقل عن العلماء بصدها، لأنني وجدت صاحب نظرية النحو القرآني يقترح تعديل قاعدة: "لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المنخفض إلا بعد إعادة الخافض" إلى: "يجوز بدون إعادة الخافض"^(٣) وكان هذا التعديل من بنات أفكاره وحده، ولم يسبقه إليه شابق؛ يقول معتدا: وأقترح هذا التعديل استنادا إلى ما ورد في القرآن الكريم^(٤)، وتجاوز جهود النحويين وأغفلها بدءا من يونس بن حبيب أستاذ سيبويه والأخفش تلميذه وانتهاءً بعبد القادر البغدادي، مروراً بمن ذكرنا من القشيري والقرطبي وابن مالك وأبي حيان وابن هشام، وكان هؤلاء جميعاً ليسوا من النحويين، ثم يقول: ومع كل هذا التوثيق الدقيق لهذه

(١) شرح ابن يعيش على المفصل ج٣ ص٧٨ وأجاز فيه أيضا أن تكون الواو للقسم وقال:

وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ج١ ص٢٤٤-٢٤٥ وانظر شرح الكافية الشافية ج٢

ص٦٩٣ والقرطبي ج٥ ص٥ والألوسي ج٤ ص١٨٤-١٨٥ وحذف حرف الجر في

المغنى ج٢ ص٦٤٠.

(٣) نظرية النحو القرآني ص٧٤.

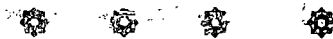
(٤) السابق الصفحة نفسها.

القراءة المحكمة المتواترة رفض جمهور النحاة أن يتخذوها أساسا للتقعيد، وأكثر من هذا أنهم ردوها، أضعفوها، كما أنهم خطئوها وحرّموا القراءة بها تحريما قاطعا. (١)

أقول إن النحاة لم يفعلوا كل ذلك، كل ما في الأمر أن بعضهم حكم القاعدة التي جاءت على الكثير الوارد مثله في القرآن الكريم، والكثير منهم رد على هذا البعض وأخذ من القراءة قياسا يحتذى، وقاعدة تحكم، وما ابن مالك الذي جعل الآية محور لدراسته في ثلاثة من كتبه هي أهمها وأكثرها تداولاً بين أيدي النحاة من بعده - عنا ببعيد ومن بعده أبو حيان وابن هشام وغيرهم.

ومن بقى من النحاة وجه القراءة توجيهها فصيحاً صحيحاً لغة ومعنى، وإن قل على الألسنة فهل نغفل كل هذا الجهد من النحويين ونتجاهله لنقول: إن النحويين خطأوا القرآن، وكانوا له أعداء، ونصب من أنفسنا - بعد أربعة عشر قرناً من الزمان - مدافعين عن القرآن ضد النحاة والمستشرقين!! (٢)

إنه لأمر يندى له الجبين أن تتنكر لأسلافنا كل هذا التنكر، وأن نعم الأحكام تعميماً يخس الناس أشياءهم، ويخطأ أهل الفضل فضلهم.



(١) نظرية النحو القرآني ص ٧٥ .

(٢) هكذا جعل من نفسه صاحب النظرية وألف كتاباً بهذا السمي .
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

أما النموذج الثانى الذى وعدت به فهو قراءة ابن عامر رحمه الله قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَشْرِكِيهِمْ﴾^(١) ببناء الفعل للمجهول وإنابة المصدر عن الفعل، ونصب "أولادهم" على المفعولية، وجر "شركائهم" بالإضافة، على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف، وهو مابنى عليه الشيخ تعديل قاعدة للنتيجة غير عنها بقوله: "لا يجوز الفصل بين المتضايقين فى النثر مطلقاً" إلى "يجوز الفصل بين المتضايقين فى النثر بالمفعول به" ونسب القاعدة الأولى لسيبويه وابن خالويه والفراء وقال: ووافقهم عليها كثير من الخالفين من النحويين ومن المفسرين على السواء^(٢)

أما سيبويه فلم يجزم بامتناع الفصل، ولكنه غير بالقبح وذلك فى مقام التنظير لقبح فصل اسم لا النافية للجنس مما اتصل به معنى فى نحو: لا أب لك اليوم فقال: فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه، قبح أن تفصل بين "لك" وبين المنفى الذى قبله.^(٣) ومعلوم أن قبحه لا يقتضى منعه، ولذا أجازته فى لغة الشعر، وأتى له بشواهد كثيرة،^(٤) ولم يتطرق إلى النثر لعدم سماعه أو قلة المسموع منه قياساً بما ورد غير مفصول.

(١) الآية ١٣٧ من سورة النساء وانظر حجة أبى زرعة ص ٢٧٣.

(٢) نظرية النحو القرآنى ص ٧٩.

(٣) الكتاب هـ: ج ٢ ص ٢٨٠، ب: ج ١ ص ٣٤٧.

(٤) المكتبة العنكبوتية كعبد النجويد والفراء على الشبكة العنكبوتية

ولعل ما برئ ساحة سيويه، ويشير إلى عدم بلوغه قراءة ابن عامر أنه وجه للآية على قراءة أخرى غير سبعة حيث قرئت بالبناء للمجهول مع رفع "قتل" و"شركاؤهم"^(١)، قال: ومثل "لييك يزيد" قراءة بعضهم: ﴿وكذلك نرى لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه "ضارع"^(٢) يريد أنه مرفوع بفعل محذوف دل عليه المذكور لوقوعه في جواب استفهام مقدر بالفعل كأنه قيل من ييكه؟ فقيل ييكه ضارع ومن زينه؟ فقيل: زينه شركاؤهم.^(٣)

فهل يتصور من سيويه أن يوجه هذه القراءة، ولا يوجه الأخرى التي ثبتت روايتها، وصح سندها؟! أغلب الظن أنها لم تبلغه قراءة ولا رواية ولذا لم يعرض لها من قريب ولا بعيد.

أما ابن خالويه، فقد سلم بالقراءة واستشهد لها بما ورد نحوها من الشعر فقال! إلا أهل الشام، فإنهم قرءوا: "وكذلك زين بضم الزاي" قتل بالرفع، "أولادهم" بالنصب، "شركائهم" بالخفض على تقدير قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين المضاف والمضاف إليه، كما قال الشاعر:

(١) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمى والحسن البصرى وأبو عبد الملك قاضى الجند وانظر المحتسب ج١ ص ٢٢٩ والبحر المحيط ج٤ ص ٢٢٩ وحاشية الجمل على الجلالين ج٢ ص ٩٥ .

(٢) جزء من شاهد شعري هو: لييك يزيد ضارع لخصومة وختبط مما تطيح به الطوائج

(٣) الكتاب هـ: ج١ ص ٢٩٠ ب: ج١ ص ١٤٦، و المحتسب ج١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

فَرَجَّجْتُهُمَا عَمَّكَمَا رَجَّجَ الْقُلُوبِصَ أَبِي مَزَادَةَ^(١)

وأما الفراء، فلم تثبت القراءة عنده بديل قوله: وفي بعض مصاحف أهل الشام " شركائهم " فإن تكن مثبتة عن الأولين، فينبغي أن يقرأ " زَيْن " أي بالبناء للمفعول، ويكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث^(٢)

وما أن ثبت رواية القراءة، وصح سندها حتى سلم النحاه لها، وذهبوا يلتمسون لها نظائر من كلام العرب، ولو كانت قليلة، لأن القرآن قد نزل بلسان العرب فلا بد أن ماورد فيه مستعمل في لسانهم نوع استعمال حتى وصل بعضهم الحال إلى اعتداد ماورد في القرآن غير مستعمل نظيره في أيامهم مما كان موجود في كلام العرب، وأميت فأحياه القرآن أو تقاصرت يد الرواه عن جمعه وإدراكه.

يقول ابن ذكوان^(٣) : سألتني الكسائي عن هذا الحرف، وما بلغه من قراءتنا فرأيته كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:

تناسى يداها الخصى في كل هاجرة نقي الدراهم تنقاد الصياريف^(٤)

(١) البيت من مجزوء الكامل وانظره في معاني الفراء ج١ ص٣٥٧ ، ج٢ ص٨١ وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ج١ ص١٧١ وفيها المنقول عنه والخزانة ج٤ ص٤٢٥، ٤١٤.

(٢) معاني الفراء ج١ ص٣٥٧ .

(٣) أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرش الدمشقي أحد راويي قراءة ابن عامر توفي سنة ٢٤٢ الإقناع في القراءات السبع ج١ ص١٠٥ .

(٤) من السهل للفرد في وصف ناقته وانظر البيت ومراجعته في الخزانة ج٤ ص٤٢٥، ٤٢٨ . المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ينصب الدراهم وجر تنقاد.

والفراء يقول : وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية^(١) ، ويقول: ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

زَجَّ القلوصُ أبى مزادة^(٢)

وابن كيسان^(٣) ينقل عن بعض النحويين أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه، إذا جاز أن يسكت على الأول منهما، لأنه يصير مافرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما، ويستشهد بقراءة ابن عامر^(٤)

وقال ابن جنى فى " باب ما يرد عن العرب مخالفا للجمهور ": إذا اتفق شئ من ذلك نظر فى ذلك العربى، وفيما جاء به، فإن كان فصيحاً، وكان ماجاء به يقبله القياس فيحسن الظن به، لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدها، وروى عن عمر بن الخطاب أنه قال: كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد، ولهت عن روايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدون وقد هلك من هلك، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم

(١) معاني القرآن للفراء ج١ ص ٣٥٧ .

(٢) السابق ج٢ ص ٨١ .

(٣) المتوفى سنة ٣٢٠ هـ وانظر بنية الرواة ج١ ص ١٨ - ١٩ .

(٤) شرح ابن يعيش على المفصل ج٢ ص ٢٣ .

كثيره، فإذا كان الأمر كذلك لم يقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ إذا كان القياس يعضده. (١)

ومن هنا قال الرضى: وحكى ابن الإعرابى: هو غلام- إن شاء الله- ابن أخيك، وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام- والله- زيد، وذلك لكثرة دوره فى الكلام، وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعلا له كقراءة ابن عامر: "قتل أولادهم شركائهم" (٢)

ويأتى ابن مالك ليوصل القاعدة والقراءة فيقول: الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا فى الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله ﷺ: "هل أنتم تاركو لى صاحبى" ويقول بعض العرب: ترك يوما نفسك وهوها سعى لها فى رداها، وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضى الله عنه: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم" لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة كما يقتدى بمن فى عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته أن أحد شيوخه الذين عول عليهم فى قراءة القرآن عثمان بن عفان رضى الله عنه، وتجويز ما قرأ به فى قياس النحو قوى وذلك أنها قراءة اشتملت

(١) الخصائص ج١ ص ٢٨٥-٢٨٦ .

(٢) المكتبة العلمية الكلاسيكية والتجويد والقرآنات على الشبكة العنكبوتية

على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الإعتداد به، الثاني كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقرر التقدم. بمقتضى الفاعلية العنوية فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله^(١) وقال فى موضع آخر: قراءة ابن عامر غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له، لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافى القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة، ولاقاربتها، كقولهم: "استحوذ" وقياسه استحاذا.^(٢)

ولا ينسى ابن مالك الإشارة إلى قراءة أخرى قاربت قراءة ابن عامر فيقول ومما يرد على "أنتم تاركو لى صاحبى" قراءة بعض السلف رضى الله عنه: ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلَفًا وَعَدَّةً مَّرْسُومًا﴾^(٣) ففصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول آخر.^(٤)

وبذلك نعلم عدم دقة صاحب نظرية النحو القرآنى فى تحرير القاعدة المعدلة حين أطلق جواز الفصل بالمفعول به، وإنما الجائز الفصل بمفعول المضاف وإلا فهل يجوز: "ضرب محمد خلف زيدا المسجد" مثلا

(١) شرح التسهيل ج٣ ص٢٧٦-٢٧٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ج٢ ص٩٨١-٩٨٢ .

(٣) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم وانظر هذه القراءة فى الكشاف ج٢ ص٣٨٤ والبحر المحيظ ج٥ ص٤٣٩ والتصريح ج٢ ص٥٨ والألوسى ج١٣ ص٢٥٣ .

(٤) شرح التسهيل ج٣ ص٢٧٨ .

ونعلم أيضا دقة ابن مالك والنحويين من بعده حينما صاغوا القاعدة غير ملبسة جامعة لمقبودها مانعة لما عداه فقالوا- كما قال ابن عقيل:- وإن كان المضاف مصدرا جاز أن يضاف نظما ونثرا إلى فاعله مفصولا بمفعوله ولا يختص ذلك بالشعر خلافا لأكثر النحويين والعمدة قراءة ابن عامر... وربما فُصِّل في اختيار اسمُ الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور^(١) أو كما قال ابن هشام مقسما أفضل تقسيم، ومصنفا أحسن تصنيف: والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة.

إحداها: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر "قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ" وإما ظرفه كقول بعضهم: "تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِيكَ وَهَوَاهَا".

الثانية: أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعولٌ والفاصل إما مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُوفَ عِدَّةٍ مَّرْسِلِهِ﴾ أو ظرفه كقوله ﷺ: "هل أنتم تاركو لي صاحبي".

الثالثة: أن يكون الفاصل قسما كقولهم: هذا غلام والله زيد.^(٢)

وبعد فهل يمكننا بعد اطلاعنا على هذا الجهد الكبير للنحويين حول هذه القراءة أن نعدم الحكم عليهم بأنهم أنكروها ووجدوها، وخطئوها،

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ج٢ ص٣٧٢-٣٧٣. بتصرف بحذف الشواهد والأمثلة.

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح ج٢ ص٥٧-٥٨ مكتفيا بمقتضى التوضيح فقط وحاشية

والشيخ نفسه قد اعترف بأنه لم ينطلق في تعديل قاعدته من فراغ، وإنما استند - بعد الله - إلى طائفة كبيرة من العلماء وهم على حد قوله: كثير وكثير واجترأ منهم بعدد يسير وصل بهم الى قريب من خمسة عشر عالماً، ونسأل الشيخ هل هؤلاء العلماء من النحاة أم من - رهم - إن كل اسم ذكره نجم يلمع في سماء النحو والنحاة.^(١)

وينتهي بنا المطاف إلى إيجاز أهم النتائج والملاحظات وتمثل فيما يلي:

١- أن القرآن الكريم قد حظى بسياج من التوثيق رواية، وكتابة ودراية وقراءة بما لم يحظ به كتاب سماوى قبله، وما ذلك إلا تحقيق لقول الباري سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ، وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ .

٢- أن القرآن الكريم قد علا بأسلوبه، وسما ببيانه درجة استيعاب مالا يستساغ فى غيره من حديث البشر، الأمر الذى جعل العرب لا يشعرون بخروج بعض أساليبه على مألوف لسانهم ومشهور كلامهم، ولعل هذا جانب من جوانب إعجاز القرآن الكريم، ودليل على نزوله من عند رب البشر

٣- أنه - بجانب ذلك وبهذا الخروج - قد أثبت شموله لمعظم طرائق العرب فى كلامهم وإعرابهم عن معانيهم، وإيانتهم عن مكنون نفوسهم،

(١) انظر كتاب الشيخ "نظرية النحو القرآنى ص ٨٠-٨١ وهكذا كانت جميع قواعده التى عدلتها نظريته وانهاى بسببها لوما وتقريعا للنحاة عقب كل قاعدة .

ودل على حالة المتكلم نفسه حين كلامه على نحو ما رأينا فى سر
قراءة الجزم فى "ر كن"

٤- أنه دل على أن المخالفة الأسلوبية قد يقتضيها المقام، ويتطلبها الحال
وحينذاك تعطى أثرها المعنوى، وفوقها الدلالى أفضل من التزام النسق
العام والأسلوب العادى.

٥- أن النحويين لم يكونوا بمنأى عن القرآن الكريم، وقرائه وقراءته بل
تعاونوا جميعاً فى خدمة هذا الكتاب العظيم وإن اختلف المنحى
بينهما فالقراء بصدد توثيقه سندا ورواية، وتنحية ما لم يرد منه موثقاً
ولو كان جائزاً فى العربية، والنحاة بصدد توثيقه إعراباً والتزاماً فى
قراءته على الصورة التى نزل بها وربطاله بلسانه الذى نزل به
"بلسان عربى مبين" وإن خالف قواعدهم العامة التى بنوها على ما
كثُر وشاع فى القرآن أولاً وعلى السنة العرب ثانياً

٦- أن القراءات السبع قبل اختيارها على يد ابن مجاهد لم تكن على
درجه واحدة من الشهرة الأمر الذى جعل بعض النحاة يتوقفون فى
الحكم عليها، أو لا يتعرضون لها، وربما وجهوها على تقدير ثبوتها،
كما رأينا فى آية ابن عامر "قتل أولادهم شركائهم".

٧- أنه لا بد أن يفرق بين النحويين وغيرهم من لغويين أو مفسرين أو
قراء لأن النحوى بصدد تععيد القواعد، وإيجاد المقاييس وضبط
القوانين المنطردة التى يتحاكم إليها الناس فى كلامهم على طريقة
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

كلام أسلافهم، وهو بذلك لا يهمل القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، بل والشاذة، ولكنه يبنى قاعدته على الكثير الشائع الوارد في القرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب شعرا ونثرا ثم ما خالف ذلك، يلتمس له تأويلا وتوجيها بخلاف غيره فيمكنه استقص . كل أتراد اللغة ولا تؤثر في غرضه شيئا

٨- أن النحاة بإطلاق لم يردوا القراءات ولم يخطئوها كما يريد أن يصور بعض الباحثين وإنما بعضهم وخاصة المتقدمين منهم لأنهم لم يتأكدوا من سند القراءة ولا نسبتها، ومع ذلك فما من قراءة تردد فيها بعض النحويين إلا ووجدت منهم من يقبلها ويبنى عليها قاعدة أو يصحح بها قاعدة أو غير ذلك

٩- أن أئمة النحو السابقين من أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش كانوا أئمة مجتهدين في العربية والنحو ، وبينهم وبين القراء والقراءات أو ثوق الأسباب ، وأقوى الصلات - بل إن الكسائي أحدهم- نظرا وتطبيقا، وفكرهم النحوي مبنى على القرآن الكريم، وقراءاته المختلفة فما يبدوونه من رأى يجب ان ينظر إليه على أنه اجتهاد ممن يملكه وله الحق فيه، وفق المقاييس التي بنى عليها مذهبه، وضوابط القراءة الصحيحة المستعملة لدى أمثاله من الأئمة، والمجتهد يخطئ ويصيب، والاجتهاد الخاطئ ينقض بإجتهاد مثله فلا غرو أن يستدرك النحاة على بعضهم، ويكمن بعضهم نقص بعض، ويقيل آخرهم عشرة أولهم.

١٠- أنه لا ينبغي أن يتخذ موضوع نقد النحاة لبعض القراءات مادة للهجوم عليهم ورميهم باتباع الهوى، والتسوية بينهم وبين المستشرقين الذين يكفرون بآيات الله ويحاولون جهد الطاقة أن يثبتوا أن القرآن ليس وحيا من عند الله، وناله من التحريف الشيء الكثير، فهذا السلوك ليس من العلم، ولا الوفاء، ولا الإنصاف في شيء، وقد مر بنا تحرى النحاة، وتحوطهم في تععيد القواعد فضلا عن أن يحملوا أنفسهم تبعة الخوض في القرآن الكريم، فهذا الأصمعي اللغوي الذي يجيب في ثلثي اللغة - كما قبل - يتخرج أن يفسر لفظا ورد في القرآن الكريم، فقد أثر عنه أنه فسر ﴿باخع نفسك﴾ بقاتل نفسك ناسيا ثم ما لبث أن تذكر فعاد إلى نفسه لاثما ونادما، فيسرى عنه جليسه نصر بن علي ويقول له لا عليك فقد حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿فلعلك باخع نفسك﴾ أى قاتل نفسك، فكأنه سرى عنه^(١).

وبعد فقد بذلت جهدى واجتهدت وسعى فى تجلية ما خالف ظاهر القواعد من القرآن الكريم ردا لشبهات، ود حضا لمفتريات فأرجو أن أكون قد وفقت وأنصفت وأفدت، فإن كان ذلك فله الحمد والمنة وإن كان غيره فحسبى الاجتهاد وللمجتهد أجره أخطأ أو أصاب، والله من وراء القصد. وهو يهدى السبيل.

د. المهدي إبراهيم عبد العال شراره

أستاذ اللغويات المساعد بالكلية

(١) نزهة الألباء ص ١٠٢ بتصرف.

مصادر البحث ومراجعته

أولاً: القرآن الكريم ثم.

- ١- الإتقان فى علوم القرآن- السيوطى (٩١١هـ) طبعة مصورة- عالم المعرفة- بيروت دت.
- ٢- أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى د. عبد الصبور شاهين- مطبعة المدنى القاهرة- أولى (١٤٠٨ هـ- ١٩٨٧ م).
- ٣- إحياء النحو- المرحود إبراهيم مصطفى- لجنة التأليف والترجمة- القاهرة ١٩٥٩ م.
- ٤- الأشباه والنظائر فى النحو- السيوطى- دار الكتب العلمية - بيروت أولى (١٤٠٥ هـ- ١٩٨٤ م).
- ٥- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم- ابن خالويه (٣٧٠ هـ) - المتنبى- القاهرة (١٣٦٠ هـ- ١٩٤١ م).
- ٦- إعراب القراءات السبع وعللها- ابن خالويه- تح د. عبد الرحمن العثيمين- الخانجى القاهرة أولى (١٤١٣ هـ- ١٩٩٢ م).
- ٧- الاقتراح فى أصول النحو- السيوطى دار المعارف- سوريا (١٣٥٩ م).

٨- إنباه الرواة على أنباء النحاة- القفطى (٦٤٦هـ)- تح محمدأبىالفضل- دار الكتب المصرية أولى (١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م).

٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف- الأنبارى (٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين- السعادة- القاهرة- رابعة (١٣٨٠هـ- ١٩٦١م).

١٠- الإيضاح فى علل النحو- الزجاجى (٣٧٧هـ) تح مازن المبارك- دار النفائس- بيروت- سادسة- (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

١١- البحر المحيط- أبو حيان الأندلسى (٧٤٥هـ) السعادة- القاهرة (١٣٢٨هـ).

١٢- بدائع الفوائد- ابن القيم (٧٥١هـ)- دار الكتاب العربى- بيروت- دت.

١٣- البرهان فى توجيه متشابه القرآن- الكرمانى- تح عبد القادر أحمد عطا باسم أسرار التكرار فى القرآن- النصر للطباعة- القاهرة (١٩٧٧م).

١٤- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة- السيوطى- تح محمدأبىالفضل- دار إحياء الكتب العربية (١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م).

١٥- البيان فى غريب إعراب القرآن- الأنبارى- تحقيق طه عبد الحميد- القاهرة- (١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

١٦- تأويل مشكل القرآن- ابن قتيبة-(٢٧٦هـ) شرح السيد أحمد صقر-
دار التراث - القاهرة- ثانية (١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م).

١٧- التبيان فى إعراب القرآن- أبو البقاء العكبرى (٦١٦هـ) بهامش
حاشية الجمل على الجلالين- دار إحياء التراث العربى- بيروت
د.ت.

١٨- التصريح بمضمون التوضيح- خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) بحاشية
العلمى عليه- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابى د.ت.

١٩- الجامع لأحكام القرآن الكريم- تفسير القرطبى (٦٧١هـ)-
دارالقلم (١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م).

٢٠- جمال القراء وإكمال الإقراء- السخاوى (٥٦٤٣هـ) تح:
على حسن البواب- مطبعة المدنى- القاهرة أولى-
١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

٢١- حاشية الأمير على المغنى- محمد الأمير (١٢٣٢هـ)- مصطفى
البابى (١٣٣١هـ).

٢٢- حاشية الجمل على الجلالين- سليمان بن عمر (١٢٠٤هـ) دار إحياء
التراث العربى لبنان د.ت.

٢٣- حاشية الصبان على الأشموني- محمد بن على (١٢٠٦هـ)- دار
إحياء الكتب العربية د.ت.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

٢٤- الحجة فى علل القراءات السبع- أبو على الفارسى (٣٧٧هـ) تح د.
المهدى إبراهيم عبد العال، د. أحمد السيد الحديدي- رسالتان
بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة والمنصورة.

٢٥- حجة القراءات- أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد- تح سيد
الأفغانى- الرسالة- بيروت رابعة (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

٢٦- خزانة الأديب ولب لباب لسان العرب- البغدادي (١٠٩٣هـ) تح.
عبد السلام هارون- القاهرة- ثانية (١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

٢٧- الخصائص- ابن جنى (٣٩٢هـ) تح. محمد على النجار-
دارالكتب- القاهرة- (١٣٧١هـ- ١٩٥٢م).

٢٨- دراسات فى العربية وتاريخها- الشيخ محمد الخضر حسين دمشق
ثانية (١٣٨هـ- ١٩٦٠م).

٢٩- دراسات فى كتاب سيويه- خديجة الحديثى- دار غريب للطباعة-
القاهرة- (١٩٨٠م).

٣٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم- الشيخ محمد عبد الخالق
عضيمة- السعادة- القاهرة- (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م).

٣١- الدفاع عن القرآن ضد النحاه والمستشرقين- د. أحمد مكى
الأنصارى- دار المعارف القاهرة أولى (١٩٧٣م).
المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

٣٢- رسالة فى إعراب "إن هذان لساحران"- ابن تيمية (٧٢٨هـ) تح
د. ناصر الرشيد بحث منشور فى مجلة مركز البحث العلمى والتراث
الإسلامى بمكة المكرمة- العدد الثانى (١٣٩٩هـ).

٣٣- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى- الألوسى
(١٠٢٧هـ)- دار الفكر بيروت د.ت.

٣٤- رياض الصالحين من كتاب سيد المرسلين- النووى (٧٦١هـ) طبعة
مصورة د.ت.

٣٥- سر صناعة الإعراب- ابن جنى تح مصطفى السقا وآخرين-
مصطفى البابى (١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م).

٣٦- سيويه وبراءته من تهمة الطعن فى القراءات- د. عبد الفتاح
شلبى- بحث منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة العدد الثانى (١٤٠٤هـ- ١٤٠٥م)

٣٧- سيرة ابن هشام- عبد الملك (٢١٨هـ) تح مصطفى السقا
وآخرين- مصطفى البابى (١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م).

٣٨- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب- ابن العماد (١٠٨٩هـ)- دار
المسيرة- بيروت ثانية (١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م)

٣٩- شرح الأشموني على الألفية- على بن محمد (٩٢٩هـ) - دار إحياء

- ٤٠- شرح الألفية- ابن الناظم(٦٨٦هـ) تح عبد الحميد السيد-
دارالجيل- بيروت دت .
- ٤١- شرح التسهيل- ابن مالك(٦٧٢هـ) تح عبد الرحمن السيد،
ومحمد بندوى المختون- دار هجر(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٤٢- شرح الجمل- ابن عصفور(٦٦٩هـ) تح د. صاحب أبو جناح-
بغداد(١٤٠٠ - ١٩٨٠م)
- ٤٣- شرح الشافية لابن الحاجب- رضى الدين(٦٨٦هـ) تح
محمد نور الحسن وآخرين- دار الكتب العلمية بيروت(١٤٠٢هـ-
١٩٨٢م)
- ٤٤- شرح شذور الذهب- ابن هشام(٧٦١هـ) تح محمد يحيى الدين-
القاهرة(١٣٥٥هـ)
- ٤٥- شرح الكافية لابن الحاجب- رضى الدين- دار الكتب العلمية
بيروت ثانية(١٣٩٩-١٩٧٩م)
- ٤٦- شرح الكافية الشافية- ابن مالك- تح عبد المنعم هريدى-
دار المأمون- القاهرة- أولى(١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- ٤٧- شرح المفصل- ابن يعيش(٦٤٣هـ)- عالم الكتب- بيروت دت

- ٤٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح- ابن مالك- تح محمد فؤاد عبد الباقي- عالم الكتب- بيروت دت.
- ٤٩- صحيح البخارى- طباعة دار الشعب- دت.
- ٥٠- صحيح مسلم بشرح النووى عليه- المطبعة المصرية - القاهرة دت.
- ٥١- طبقات فحول الشعراء- ابن سلام(٢٣٢هـ) تح محمود شاكر- المدنى- القاهرة(١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).
- ٥٢- فتح البارى بشرح صحيح البخارى- ابن حجر(٨٥٢هـ) تح محب الدين الخطيب- الريان للتراث- القاهرة(١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م)
- ٥٣- الكامل فى اللغة والأدب(٢٨٥هـ) - المكتبة التجارية- القاهرة(١٣٦٥هـ)
- ٥٤- الكتاب- سيبويه(١٧٧هـ) تح عبد السلام هارون- الهيئة المصرية للكتاب(١٩٧٧م)
- ٥٥- الكشاف- الزمخشري(٥٣٨هـ) تح محمد الصادق قمحاوى- القاهرة(١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م)
- ٥٦- لسان العرب- ابن منظور(٧١١هـ) - دار المعارف- القاهرة(١٤١١هـ- ١٩٨١م)

- ٥٧- المحتسب فى شواذ القراءات- ابن جنى- تح على النجدى وآخرين
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)
- ٥٨- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع- ابن خالويه نشرح
برجستراسر- المتنبي القاهرة دت .
- ٥٩- مراتب النحويين- أبو الطيب اللغوى (٣٥١هـ) تح محمد أبو الفضل-
نهضة مصر (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م)
- ٦٠- المزهرة فى علوم اللغة- السيوطى- تح أبى الفضل وآخرين- دار
إحياء الكتب العربية- رابعة (١٣٥٨هـ)
- ٦١- المساعد على تسهيل الفوائد- ابن عقيل (٧٦٩هـ) تح د. محمد كامل
بركات- مطبوعات جامعة أم القرى- أولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)
- ٦٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل- المكتب الإسلامى- بيروت -
ثانية (١٣٩٨هـ).
- ٦٣- معانى القرآن- الأخصش (٢١٥هـ) تح: عبد الأمير الورد
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- ٦٤- معانى القرآن- الفراء (٢٠٧هـ) تح أحمد يوسف نجأتى وزميله-
الهيئة المصرية للكتاب ثانية (١٩٨٠م)

- ٦٥- معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ) - تح د. عبد الجليل شلبي -
دار الحديث - القاهرة ثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)
- ٦٦- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب . ابن هشام تح محمد محي الدين -
المدني - القاهرة دت.
- ٦٧- المقتصد فى شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) - تح
د. كاظم المرجان - بغداد (١٩٨٢م).
- ٦٨- المقتضب - الميرد - تح د. محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية القاهرة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- ٦٩- من تراث لغوى مفقود د. أحمد علم الدين الجندى . مطبعة جامعة
أم القرى (١٤١٠هـ).
- ٧٠- نتائج الفكر فى النحو - السهيلي (٥٨١) تح د. محمد إبراهيم البناء -
دار الرياض للنشر والتوزيع ثانية (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- ٧١- النحو بين الأزهر والجامعة - الشيخ محمد عرفة - مصورة عن
الطبعة الأولى قبل الأربعينات.
- ٧٢- نحو الجملة ونحو النص - محاضرة ألقاها د. تمام حسان بجامعة أم
القرى ولدى الباحث نسخة خطية منها.

٧٣- النحو والنحاة فى القرنين الأول والثانى الهجريين د. المهدي إبراهيم
عبد العال. رسالة الباحث للماجستير نسخة المؤلف ومنها نسخ
بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة والمنصورة (١٩٨٢م).

٧٤- نزهة الألباء فى طبقات الأدياء " النحاة" - الأنبارى - تح محمد أبى
الفضل. القاهرة (١٩٦٧م).

٧٥- النشر فى القراءات العشر- ابن الجزرى (٨٣٣هـ)- تصحيح
الضباع-- المكتبة التجارية القاهرة د ت.

٧٦- نظرية النحو القرآنى- أحمد مكنى الأنصارى - دار القبة- القاهرة
أولى (١٤٠٥هـ).

٧٧- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان- أبو حيان- تح د. عبد
الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت أولى (١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م).

٧٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع- السيوطى. تح د. عبد العال سالم
مكرم- الكويت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).